

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م



كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الاتساع وأثره في اللغة

إعداد

نايف سليمان محمد العثمان

إشراف

د. فارس فندي البطاينة

٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م



كلية الآداب

قسم اللغة العربية

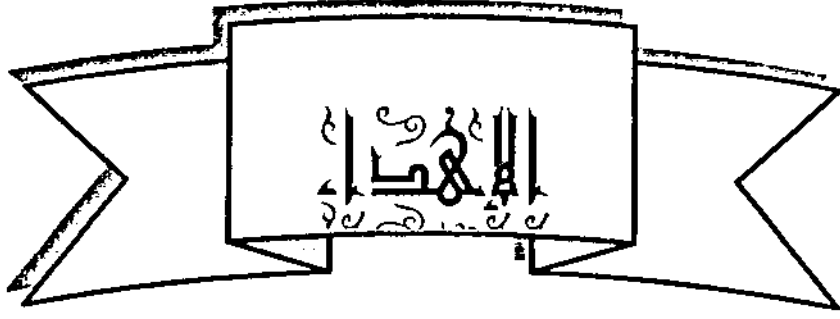
رسالة بعنوان

الاتساع وأثره في اللغة

رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة
العربية - تخصص لغة ونحو

أعضاء لجنة المناقشة

- د. فارس فندي البطاينة
د. سلمان محمد التضاء
د. مهدي بن ياسين
د. قاسم محمد صالح



إِلَى رُكْنِ بَيْتِ الزَّيْتُونِ أَعْتَزُّ وَإِلَيْهِ أُصَلُّ

إِلَى زَوْجِي الْوَلِيِّ مَا فَتَحَ نَوْصِلِي وَاللَّيْلُ بِالنَّهَارِ تَكْرُمُ

أُزْرِي.

إِلَى أَعْلَى بَيْتِ الزَّيْتُونِ فَاصْبِرْ لِمَهْرٍ وَالْمَهْرُ

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾

الباحث

نايف العثمان



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وبعد:

يسرني بعد أن أتممت بعون الله، دراستي. أن أتوجه إلى العلي

التقدير، بالحمد والشكر، أن وتقني بإتمام هذه الدراسة، وأهدي

بالعزيمة والإرادة؛ لإكمال هذا الجهد المتواضع. ٦١٣٩٧٤

كما يشرفني أن أتقدم بعظيم شكري وأجزله، مقترناً بالفضل

الجميل، لأستاذي المشرف: الدكتور فارس فندي البطاينة؛ الذي أعطاني

دون أن يبخل، ووجهني دون أن يمل، و منحني من وقته دولماً ثمن، سوى

حبه للعمل ورعايته لطلبته وأبحاثهم.

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى السادة

أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة.

والدكتور رسلان أحمد بندي ياسين. والدكتور قاسم محمد صالح. وأجياً

أن أكون قد أديت بعض الواجب، فأنا وأجد في جمعكم الكريم

(أساتذتي الأجلاء) مكرمة الصفح عن التفصير، مع الامتثال الدائم

والتقدير الذي لا ينقضي.

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٣	التمهيد
١٣	الدراسات السابقة
١٤	الفصل الأول: الاتساع ومواطنه
٢١	أنواع الاتساع
٢٢	أولاً: الاتساع في المرفوعات
٢٢	١- الاتساع في الفاعل
٢٤	٢- الاتساع في المبتدأ
٢٥	٣- الاتساع في الخبر
٢٧	٤- الاتساع في نائب الفاعل
٣١	ثانياً: الاتساع في المنصوبات
٤٦	ثالثاً: الاتساع في المجرورات
٤٨	الفصل الثاني: آراء العلماء في الاتساع
٧١	الفصل الثالث: النتائج والتوصيات
٧٧	الخاتمة
٧٨	فهرس الآيات
٨٠	فهرس الشواهد الشعرية
٨٢	فهرس الأنماط اللغوية
٨٤	قائمة المصادر والمراجع
٨٧	قائمة الدواوين الشعرية
٨٨	الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح مصطلح نحوي، لم يكن له نصيب كبير من الشبوع والاهتمام، وهذا المصطلح، هو (الاتساع): والاتساع: نوع من الحذف يعرب فيه الاسم الواقع بعد المحذوف، بإعراب المحذوف.

وهو مصطلح لم يذكره معظم النحاة إلا عرضاً في ثنايا الكتب، على الرغم من أثره في اللغة والنحو، إلا أنه لم يأخذ من اهتمام العلماء، ما يجعله واضح الحدود كمصطلح له أشكاله وقضاياها.

وقد تتبعت دراسة المصطلح في المصادر المختلفة، موضحاً صورته ومواطنه، التي ذكر بها؛ من خلال ذكر الأمثلة التي أوردها العلماء، والتي تكاد تكون مكررة. وهذا يدل على عدم الانشغال الكافي بهذا المصطلح. علماً بأنه قد أخذ مسميات عدة كالإيجاز، والاختصار، والشاذ.

وقد حاولت الدراسة أن تحدد منهجية الاتساع؛ بجعله باباً كأبواب النحو الأخرى، حتى لا يبقى مصطلحاً عائماً، غير واضح المعالم والحدود.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديد وتوضيح المصطلح، حتى لا يعود مضطرباً تحت مسميات مختلفة. كما أوصت الدراسة: بوضع الاتساع، كمفهوم نحوي تدرج تحته صوراً وأشكالاً، تعالج قضايا الحذف في جميع الصور والمواطن، وأن تعمم حالات الاتساع، بحيث لا تعود مقتصرة على بعض الألفاظ، والأمثلة التي وردت عند العلماء الأقدمين.

كما حاولت الدراسة، أن تبين أثر الاتساع وأهميته، في الاستخدام اللغوي الحديث؛ من خلال أهميته في رؤية النص، وتفسيره حسب فهم القارئ وتذوقه.

مقدمة:

تركز الدراسات عادة على مصطلحات خاصة بها، تحاول من خلال البحث والدراسة؛ التوصل إلى تأصيل المفهوم، واستخداماته وتكوين صورة متكاملة لهذا المصطلح. حتى يضحى فهمه أكثر، ويصبح مألوف الجوانب والاستخدامات، وبالتالي يصبح المصطلح، أكثر تحديداً.

ومن هذه المصطلحات- التي يبدو أنها ظلمت، أو أصابها الإهمال-، وخاصة في الجانب اللغوي- مصطلح (الاتساع). الذي تعددت مسمياته، وتراوحت بين ما هو مألوف، ومقبول (لفظاً)، كالاتساع أو الإيجاز، وبين ما هو غير مألوف ولا تطمئن إلى لفظه النفس بيسر وسهولة كالانحراف، والشاذ، والانتهاك(*).

وقد هدفت هذه الدراسة، إلى استقصاء هذا المصطلح من خلال كتب النحو واللغة، حتى أن استقصاء المصطلح، قد أخذ حيزاً كبيراً من الدراسة؛ لكثرة ما وردت كلمة الاتساع، السعة، الإيجاز أو الحذف في جوانب كثيرة من كتب اللغة. حتى عدّ أي خروج عن المألوف في الاستخدام اللغوي اتساعاً، أو ما سمي بالانحراف، أو غيره من المسميات، ومن ذلك أيضاً عدّت إضافة حرف في نمط لغوي ما، أو حذفه (اتساعاً).

(*) انظر: ربابعة موسى، الانحراف مصطلح نقدي.

ومرد هذا -قد يكون- عدم تحديد المصطلح تحديداً ثابت الأركان؛ بحيث ننتين أشكاله وأنماطه. إضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بمصطلح الاتساع كمصطلح من المصطلحات النحوية الأخرى.

وقد اختلفت آراء العلماء، حول الحالة التي يكون فيها الاتساع، فأطلقوا عليها تسميات مختلفة، ووصفوها بصفات متعددة. كتسمية بعض العلماء الموضوع (اتساعاً)، وإطلاق بعض العلماء على الحالة نفسها (بالخطأ). وهذا يشعر بعدم الاتفاق على حدود المصطلح، ودليل هذا: أن بعض العلماء قد أجاز الاتساع في المفعول لأجله والمفعول معه، وإن كان جلّ علمائنا قد أخذوا بحدود المصطلح بشكله العام في الظرف-.

كما تحاول الدراسة، وضع تصور منهجي لمصطلح (الاتساع) وأشكاله، من خلال استقصاء ورود المصطلح، وتحديد مجالاته؛ وإن كان المصطلح في معناه اللغوي. قد يكون استخدام الكلام بشكل غير مألوف. وهذا قد يدفع إلى جوانب كثيرة في مصطلح الاتساع، ويؤدي إلى عدم استقراره.

ملتصاً في هذا كله أن أكون قد حاولت أن أضع الخطوة الأولى في طريق رحلة الكشف عن المصطلح وجوانبه، بعد أن قيض الله لي العون، والسند، والتوجيه والإشراف. من جليل علمائنا الفضلاء، وغزارة علمهم وعظمة تفكيرهم، ورحابة الصدر وسعته، كما اعتدنا ذلك منهم.

تمهيد

شغل العرب كثيراً بلغتهم، ودأبوا يتقصونها، مؤرخين لها منتقلين بين مراكز التجمع العربي؛ حيث اللسان لم تقسد فصاحته بعد. مسجلين كل ما استطاعوا الوصول إليه؛ فتكون لديهم كمٌ هائل من النتاج اللغوي. دأبوا على تصنيفه وتبويبه في أبواب مختلفة، بعد دراسته دراسة مستفيضة واعية، ثم قعدوا لها القواعد العامة، التي تربط اللغة في نظام تام قائم على التجانس والتناسق: ثم ظهرت بعد ذلك الحاجة إلى وجود المصطلحات ذات الدلالة الأدبية واللغوية والنحوية؛ مدركين جدوى تحديد المصطلح وحصره.

وقد دعت الحاجة قديماً إلى تحديد المصطلح وأهميته حيث المساعدة في معرفة المعاني المتعددة للفظ الواحد من خلال سياقات مختلفة. وبعد أن استقرت الأصول، وصيغت القواعد، ظهرت بعض المواطن التي لا تتسق مع النظام القاعدي العام الذي ارتسم للعربية. فظهرت عبارات: يستثنى، الشاذ، السماع، وغير ذلك، وهي ما حاول العلماء بعد ذلك ردها رداً لطيفاً إلى خيمة العربية ورايتها.

ثم بدا لنا بعد ذلك تعدد الأقوال والحكم الإعرابي لكلمة في تركيب نحوي. وهو ما يوجب التعدد في إعراب نفس الكلمة، مما قاد إلى التأويل في المعنى؛ حتى يتناسب مع اللفظ، فقاد ذلك إلى تأويل الحذف أحياناً. وقد تعدد الموقف الإعرابي في صور الحذف أيضاً، فهناك الإعراب القائم على تقدير المحذوف، والإعراب القائم على

الإعراب مع إغفال المحذوف. وهو ما أطلق عليه مصطلح (الاتساع) أو (السعة) أو (المجاز) أو (الإيجاز). والذي هو موضوع الرسالة والدراسة والبحث.

ولمّا كانت العربية شُرِّفت بأنها لغة القرآن الكريم؛ كانت حرص أهلها كل الحرص على أن تكون قادرة على أن تفسر كل ما يتصل بالقرآن الكريم، وتعاليم الإسلام أوضح تفسير وأبينه.

من هنا كان لا بد أن تتواصل جهود العلماء في تفسير كل صورة من صور اللغة، قد لا تتسق مع قاعدة ما. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود دراسات لبعض الظواهر اللغوية؛ من خلال التأويل لبيان عبقرية اللغة في قدرتها على التعبير عن الموقف، بمجموعةٍ من الصور، تخضع لرؤية الموقف من خلال زوايا مختلفة.

وهذا المصطلح الذي ذكر في بعض كتب المصادر، كعنوان مستقل. لم يستطع الباحث أن يعثر على العنوان في كثير من الكتب، وإنما وجد داخل مفردات بعض الأبواب النحوية: كالمفعول فيه، وباب ما لم يُسمَّ فاعله (نائب الفاعل) وبعض الأبواب اللغوية الخاصة بالفعل، بالحروف. ويعدّ الاتساع ظاهرة حيوية؛ لما يقدمه من تفسيرات للتركيب الواحد، وعلاقات الكلمات داخل التركيب، وما لهذا من أثر في تيسير النحو على مستخدميه، وإعطائه آفاقاً واسعة في رؤية التركيب والتعامل معه.

والاتساع (كمصطلح) ظهر في كتب التراث (المصادر)، وهو مصطلح قديم التسمية، يكمن في النحو وإن كان في معظم وجوده مديناً للبلاغة في جانب كبير. إلا أن النحويين القدماء استخدموا المصطلح، وأفردوا له صفحات وجوانب كثيرة خاصة عند

شيخ النحاة (سيبويه). الذي يرى الباحث أن كتابه (الكتاب) هو المصدر الرئيس لأحوال هذا المصطلح وجوانبه المختلفة، وإن كان المصطلح ورد تحت مسميات عدة منها العدول، والانحراف، والشذوذ^(١).

فقد أورد سيبويه تحت ألفاظ متعددة أيضاً، منها: الاتساع، والإيجاز، والاختصار، وأورد أمثلة كثيرة على ذلك. وكان يبدأ عباراته مثلاً.

"ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار"

"ومثله في الاتساع" و"مثله في السعة"،

كما كان يتبع عباراته غالباً بقوله:

"ولكنه اتسع واختصر" أو "ولكنه اتسع وأوجز"^(٢).

وغير ذلك مما يدل على تأصيل المصطلح عند النحويين القدماء. كما ورد المصطلح عند ابن جنبي، حيث يقول "إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، الاتساع والتوكيد والتشبيه"^(٣). ويورد مثلاً على ذلك «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»^(٤) ويقول: "أما الاتساع: فلأنه استعمل السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله؛ أي توسع في مخاطبة غير العاقل كالعاقل وهذا خروج عن الحقيقة".

(١) ربابعة، موسى: الانحراف مصطلحاً نقدياً، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، ١٩٩٤، ص ٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١١.

(٣) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٤) يوسف: ٨٢.

كما يعد ابن جنى أن الاتساع: "هو استعمال اللغة في معناها المجازي، الذي هو

غير الحقيقي"^(١). وهو تفسير قد يقرب من تفسير البلاغيين.

ويقول ابن جنى: "الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره

وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة (كان) حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً"^(٢).

وأضاف ابن جنى أن الخبر أولى بالاتساع من المبتدأ في موقع آخر" فأما قولهم

ملكيت عبداً، ودخلت داراً فحقيقي لا استعارة فيه، ولا مجاز في هذه المفعولات، لكن في

الأفعال الواصلة إليها مجاز، ولكن لو قال: بنيت لك في قلبي بيتاً، أو ملكيت من الجود

بيتاً خالصاً، أو أحللتك من رأبي وتقتي دار صدق، لكان ذلك مجازاً واستعارة لما فيه

من الاتساع".

وفي مكان آخر من الخصائص، "وأنت إذا قلت: يقوم زيد فكأنما الكلام من فعل

وفاعل، وإذا قلت كان يقوم زيد، أصبح زيد مرتفعاً بـ(كان) وأن (يقوم) مقدم عن

موضعه. فإذا حذف (كان) زال الاتساع، وتأخر (يقوم) فصار بعد (زيد)؛ أي أن زيدا

في (كان يقوم زيد) اسم كان مرفوع، وجملة (يقوم) في محل نصب خبر (كان)، وهو

مقدم في الجملة الاسمية مع أن الخبر مكانه بعد الاسم". فالتأخير والتقديم نوع من

الاتساع"^(٣)، على رأي بعض علماء اللغة ومنهم ابن جنى.

(١) ابن جنى الخصائص، ج٢، ص٤٤٧.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج١، ص٢٩٠.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج١، ص٢٧٤.

ويقول ابن السراج في الأصول "الاتساع ضرب من الحذف نقيم فيه المضاف

إليه مقام المضاف أو يجعل الظرف يقوم مقام الاسم"^(١).

وقد ورد في الفصول المفيدة في الواو المزیدة: "أن (الواو) أصلها العطف،

وجعلها بمعنى (مع) اتساع، لا سيما والنصب بعدها؛ بالعامل الذي قبلها، وكل ذلك

خروج عن القياس فيقتصر به على السماع"^(٢).

وابن هشام في مغني اللبيب يورد: "إنهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور

ما لا يتسعون في غيرها، ثم يورد ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾^(٣). فما مصدرية،

واللام تعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف"^(٤).

كما ورد في "المفصل في صنعة الإعراب": قولك يا سارق الليلة أهل الدار".

وقوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٥) اتساع. وتقدير الاتساع فيها يا سارق في

الليلة أهل الدار، و(بل مكرم في الليل والنهار)^(٦).

وقد ورد في حاشية الخضري: "كما أن تشبيهه بالمفعول به؛ على اعتبار إجراء

اللازم مجرى المتعدي؛ وهذا يجيز القول بأنها مفعول به على التوسع"^(٧).

(١) ابن السراج: الأصول، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٢) اللبكيدي: صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزیدة، ج ١، ص ٢٠٠.

(٣) آل عمران، آية ٨١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٧٦.

(٥) سورة مباء الآية ٣٣.

(٦) الزمخشري: أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ج ١، ص ٨٢.

(٧) الخضري، الحاشية، مجلد ١، ص ٤٤٥.

كما ورد في الإنصاف في مسائل الخلاف: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين في البيت الأول لمحقوقه أن تستجيبى دعاءه" فلا حجة لهم فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع^(١).

كما جاء أيضاً: "الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع. والتعليل بالاختصاص ليس باتساع"^(٢).

وقد ورد في "اللمع في العربية" التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد؛ لرفع اللبس وإزالة الاتساع^(٣).

كما ورد الاتساع في الباب في (علل البناء والإعراب)، فقال: والثاني؛ أي التوكيد غير لفظ الأول (المؤكد) ولكن في معناه، والغرض من ذكره، إزالة الاتساع؛ وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر، ويراد به غيره مجازاً كقولك: "جاعني زيد، فإنه قد يراد به جاعني غلامه أو كتابه فإن قلت جاء زيد نفسه كان هو الجائي حقيقة^(٤).

وهذا يدل على أن التوكيد: تحديد للموقع الإعرابي بحيث أن الموقع لا يتعدد؛ وبالتالي لا نستطيع تجاذب التركيب حسب رؤية خاصة، وإنما هي رؤية عامة محددة ومقعدة.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٨١.

(٣) ابن جنبي، اللمع في العربية، ج ١، ص ٨٤.

(٤) أبو البقاء محب الدين، الباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٩٤.

وقد ورد ما يؤيد هذا في (الإنصاف في مسائل الخلاف) حيث قال: "الحمل على

المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع"^(١).

وقد جاء في (الأصول في النحو): "إعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف

من الأزمنة، والأمكنة، مقام الفاعل؛ إذا جعلتها مفعولات على السعة. كما يورد أيضاً:

"واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً"^(٢).

وقد ذكر أبو العباس المبرد في كتابه (المقتضب): "فهذه الظروف من الزمان

والمكان، ما كان يقع منها معرفة ونكرة ويتصرف، يجوز أن نجعله فاعلاً ومفعولاً

مصححاً وعلى السعة. "واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء. فنقول:

يوم الجمعة صمته في موضع صمت فيه، والفرسخ سرتة، جلسته؛ وإنما هذا اتساع"^(٣).

كما ورد في سر صناعة الإعراب، "واعلم أن الإعلام إنما جازت فيه هذه

المخالفة للجمهور من قبل؛ أنها يكثر استعمالها فجاز فيها من الاتساع، ما لم يجز في ما

قل استعماله"^(٤).

وقد جاء في اللباب في علل البناء والإعراب "الأصل تقديم الفاعل على المفعول

لأنه لازم في الجملة ... والمفعول قد يستغنى عنه، والفاعل يصدر منه الفعل، ثم يفضي

(١) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٧٨١.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٢٣.

(٣) أبو العباس المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٣٢.

(٤) ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤٢٧.

إلى المفعول به بعد ذلك، إلا أن تقديم المفعول جائز؛ لقوة الفعل بتصرفه والحاجة إلى اتساع الألفاظ^(١).

وقد ورد عند ابن السراج، قال: "باب المفعول له والمفعول معه، كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف منهما، ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف في الإعراب، وفي إقامتهما مقام الفاعل؛ فيدلك ترك العرب لذلك، أنهما بابان وضعا في غير موضعهما، وأن ذلك اتساع منهن فيهما"^(٢).

وابن السراج من العلماء القلائل الذين أشاروا إلى الاتساع في باب المفعول معه، وقد ورد عند ابن جني "ان استبدال (الواو) بـ (مع) نوع من الاتساع.

والظاهر أن الاتساع كمصطلح، لم يكن شائعاً بين اللغويين وإن كان بالأذهان ما يدل عليه، لكنه اتخذ أكثر من اسم، أو أشير إليه على الشذوذ، كما ورد عن الاسترأبادي أحياناً بجواز حذف الجار على الشذوذ^(٣) ويضرب لذلك:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام^(٤)

ويقول بأن اللازم ضمّن معنى المتعدي؛ أي تجوزون الديار. ولم يشر إلى ما

يعني (الاتساع بحذف حرف الجر).

(١) أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٥٣.

(٢) ابن السراج، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١٢.

(٣) الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، مجلد ٤، ص ١٤٠.

(٤) البيت لجرير في ديوان جرير، ص ٢٧٨، ورد في كثير من كتب الأدب والنحو، الخزائن، لسان العرب، المقاصد النحوية، الأشباه والنظائر... .

وقد ورد في شرح التسهيل، "وهذا الاتساع إن كان لفظياً؛ جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول"^(١).

وقد ورد في شرح المفصل: "واعلم انهم جعلوا المصادر أحياناً وأوقاتاً توسعاً.... ثم يقول: واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها ليست ثابتة"^(٢).

كما ورد في المزهري في علوم اللغة تحت باب (الحذف والاختصار) "ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعل ذلك يريد (لا أفعل). وهذا من معاني (الاتساع)"^(٣).

كما يورد الصاحبى في فقه اللغة: "ومن سنن العرب (الحذف والاختصار)"
ويأتى ببيت لذي الرمة يقول:

فلما لبس الليل أو حين نصبت له من خذا أذاتها وهو جاتح^(٤)

ويورد «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»^(٥) أراد أهلها. كما يقول «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ»^(٦).
أي أشهر الحج أشهر معلومات.

ويورد ابن هشام في مغني اللبيب، ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب،
حذف الاسم المضاف «وَأِلَى مَدِينِ أَخَاكُمْ شَعْبِيًّا»^(٧)، وجئتك طلوع الشمس.

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١٧٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٤٤.

(٣) السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ص٣٣١.

(٤) الصاحبى، فقه اللغة، ص٢١٠.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أشهر معلومات، البقرة: ١٩٧.

(٧) الأعراف، ٧: ٨٥، هود، ١١: ٨٤، العنكبوت، ٢٩: ٣٦.

وفي شرح المفصل للزمخشري، قال الشارح: "اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام"^(١)، وحذف المضاف ضرب من الاتساع^(٢).

وقد ورد في كافية ابن الحاجب ما يشير إلى الشذوذ في الاستخدام ضارباً بالأمثلة الدالة على حذف حرف الجر، وهو ما يسمى عند غيره من النحاه (الاتساع)^(٣). ويضرب لذلك أمثلة دالة كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٤)؛ أي لألزم صراطك. ويمكن أن يكون الأصل حذف حرف الجر، ونصب الاسم على التوسع وليس على التضمين. أي أن التضمين يمكن أن يكون تأويلاً أكبر في التوسع، ورؤية أعم للجمل، حيث يمكن أن يكون التضمين تفسيراً عاماً، فمن الممكن أن يكون تمررون الديار، تجوزون الديار، أو تزورون الديار، أو تنفقون الديار؛ وهذا ما يمكن أن يكون توسع التوسع على ما يعتقد الباحث، فابن الحاجب يقول ويجوز حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال. كحذف حرف الجر بعد (دخلت) كما في قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾^(٥). أي يبغون لكم. ﴿لَا يَأْتُونَكُمُ خَبَآلًا﴾^(٦) أي لا يأتون لكم.

وقد ورد عند ابن عقيل، يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه لقريظة تدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾^(٧). وأكثر ما يشير النحاة إلى التوسع إلى حالة (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد يقتصر بعض النحاة (التوسع) على هذه الحالة. كابن هشام، وابن يعيش، والمفصل في صنعة الإعراب.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٢.

(٣) الاسترلابادي، الكافية، مجلد ٢، ص ٢٥.

(٤) الأعراف: ١٦.

(٥) التوبة: ٤٧.

(٦) آل عمران: ١١٨.

(٧) البقرة: ٩٣.

الدراسات السابقة

نظراً لقلّة الاهتمام بمثل هذه الموضوعات، التي تُحتاج إلى تتبّع تَأصيل المفهوم، إضافة إلى عدم وضوح مفهوم (الاتساع) كمصطلح ثابت الحدود.

استندت هذه الدراسة في جميع ما كتبت إلى الكتب القديمة التي تعرضت لمسائل متفرقة من مسائل الاتساع، أو غيره من المسميات التي كان يذكرها النحاة.

ولعل المادة التي وجدتها في كتب التراث كانت هي المعين الذي أمدني بالكثير من المادة العلمية التي قرأتها وناقشتها في هذا البحث.

ولعل العلماء المحدثون لم يلتفتوا كثيراً إلى هذا الجانب من المسائل النحوية، حتى أنهم لم يتعرضوا إلى مسائل هذا الجانب أو حتى مسمياته إلا قليلاً - إن لم يكن نادراً.

حتى إنني لم أعرّ على دراسات سابقة من رسائل جامعية تعرضت لهذا الجانب. ولعلني وفقت في الحصول على مقال عن (التباس الفعل في ما عمل به أو عدي إليه) من منشورات جامعة الموصل. للأستاذ الدكتور سلمان القضاة.

كما عثرت على بحثي في مجلة جامعة اليرموك للدكتور موسى الربابعة بعنوان -الانحراف مصطلحاً نقدياً، يتحدّث عن مصطلح الاتساع ومسمياته المختلفة من حيث هو مفهوم نقدي، قد يكون له أثر كبير في تفسير النص في العصر الحديث، وما لأهمية وضع حدود ثابتة وواضحة للمصطلح في توضيحه، وإعطائه قدرة على الشروع والاستخدام، وقد أشرت للبحث المذكور في أماكن استخدامه كمرجع من مراجع البحث إضافة إلى توثيقه في ثنايا الدراسة.

الفصل الأول

الاتساع ومواطنه

الفصل الأول

الاتساع ومواطنه

الاتساع لغة: الامتداد والسعة. والاتساع في علم البديع؛ الإتيان بكلام

يمكن تفسيره تفسيرات مختلفة كقول امرؤ القيس:

إذا قامتا تزوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل^(١)

فقد قيل في تفسيره: تزوع المسك منها بنسيم الصبا.

وقيل: انتشر المسك انتشار الصبا

وقرى البيت بضم الميم، أي (المسك) بمعنى: الجلد^(٢).

والاتساع في النحو: "توع من الحذف، يعرب فيه الاسم الذي يقام مقام

المحذوف على الوجه الذي هو فيه، لا كما قبل الحذف"^(٣). والاتساع: ضرب

من الحذف، "وإن في الاتساع إقامة للاسم مقام المحذوف ويعرب بإعرابه، أي

يحذف العامل، ويترك ما عمل فيه على حاله، فتقيم المضاف إليه مقام

المضاف، أو الظرف مقام الاسم"^(٤).

(١) ديوان امرؤ القيس، دار صادر، بيروت، ط١.

(٢) عاصي، ميشال: المعجم المفصل في اللغة والأدب، ص: ٤٠.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، م١، ص ٢١.

(٤) ابن السراج: الأصول في النحو، ج٢، ص ٢٥٥.

"وهو في الظرف: عدم تقدير حرف الجر، فيطلب نصب المفعول به" أو غيره؛ أي يمكن إعرابه كما هو في الجملة، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. وقد وجد الاتساع تحت أكثر من مسمى. فقد وجد تحت مسمى الحذف، والإيصال، النصب على السعة، النصب على التوسع، وقد يكون النصب بنزع الخافض.

كما وجد تحت مسمى إسقاط الخافض، النصب بنزع الخافض، النصب على نزع الخافض، إلقاء الخافض^(١).

وقد وجد الاتساع في مواطن كثيرة، تعددت أنواعه. فقد ورد في الفصول المفيدة في الواو المزيدة في الحديث عن المفعول معه "أن النصب في هذا الباب قياسي على مجرى نصب المصدر، والظرف، ونحوهما؛ لصحة معناه، وصحة عامل النصب فيه، ومنهم من قصره على السماع ولا يقال فيه إلا ما قالته العرب؛ لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه، فإن الواو أصلها العطف، وجعلها بمعنى مع اتساع، لاسيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها"^(٢).

(١) بايتي، عزيز: المعجم المفصل في النحو العربي، ص ٤٧

(٢) أبو سعيد، صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ج ١، ص ٢٠٠

كما جاء في (الخصائص): "إن وضع لفظ الجماعة على الواحد؛ مجازاً لما فيه من الاتساع"^(١). وكما يقول: ابن جنى "فالاتساع فاش من جميع أجناس شجاعة العربية"^(٢).

كما ورد في (سر صناعة الإعراب): "فإن قيل: ألسنت تجيز (قام زيد وأخوك محمد). فتعطف إحدى الجمليتين على الأخرى، وإن اختلفتا بالتركيب؟ فهلا أجزت هذا في (خرجت فإذا زيد)؟ فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها، وتصرفها، ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع"^(٣).

وأورد ابن جنى أيضاً في (سر صناعة الإعراب) "قلبت الياء في (شياريز) واواً في (شواريز) لضرب من الاتساع؛ لأن إبدال الحرف من حرف آخر، ضرب من الاتساع"^(٤).

كما أورد الأنباري في (الانصاف): إن الحمل على المعنى اتساع، يقتصر فيه على السماع؛ لأن عدم حذف التاء من الفعل في (المرأة طلق، حاض، حمل. كما يقال: "المرأة طالق، حائض، حامل). فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل، كما في اسم الفاعل، دل ذلك على أنه تعليل فاسد، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض، لان الحمل

(١) ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص٤٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٤٧.

(٣) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٢٦٣.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ص٧٥٠.

على المعنى اتساع، يقتصر فيه على السماع والتعليل بالاختصاص ليس باتساع^(١).

ويورد ابن جنى في (الخصائص): "أن استعمال اللفظ مع ما لا يصح استعماله (اتساع). وأن الخروج عن الحقيقة والأصل، إلى ما عداها توسع في اللفظ، كما في (واسأل أقرية). كما أن تقديم ما يجب تأخيره (اتساع) كما في قولنا: ^(٢) كان يقوم زيد وزيد يقوم. جملة (زيد يقوم) مكونة من مبتدأ وخبر. ويقوم زيد: مكونة من فعل وفاعل، وأنه لا يمتنع أن يعتقد مع قولنا: كان يقوم زيد. إن زيدا اسم مرتفع بـ(كان) و (أن يقوم) مقدم عن موضعه، فإذا حذف كان، زال الاتساع، وتأخر الخبر الذي هو (جملة يقوم)^(٣)".

ويقول ابن جنى في كتابه (الخصائص) "كما أن زيادة الحرف ضرب من الاتساع".

قال الراجز:

ثمت يغدو لكان لم يشعر، أي كان لم يشعر
فزيادة اللام في لكان، ضرب من الاتساع.

كما أن اللام في (لعل) تزداد للاتساع؛ لان العرب قد تحذفها فتقول (عل) ومنها علٌ صروف الدهر.

(١) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٧٨١

(٢) ابن جنى، الخصائص، ص ٤٤٧

(٣) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ٢٦٣.

ويقول أيضا: "إن استخدام أسماء الأفعال (اتساع) و (إيجاز) و (اختصار) وذلك أنك تقول للواحد: (صه) وللاثنتين (صه) وللجماعة (صه) وللمؤنث (صه) ولو أردت المثال نفسه من الأفعال؛ لوجب فيه التثنية والجمع والتأنيث وأن تقول: اسكتا، اسكتوا، اسكتي، فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة، عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها^(١)".

ويورد أيضا: "أن للأصول من الاتساع ما ليس للفروع؛ أي أن للأسماء من الاتساع ما ليس لغيرها من الأفعال؛ لان الأفعال ملحقة بالأسماء؛ أي أن الأسماء أصل والأفعال توابع، فالأسماء مثل: أسماء الشرط، والاستفهام، لها معنى زائد على ما يحمله من معنى الاسمية، فأرادوا ألا تخلوا الأفعال من شيء من هذا الحكم؛ أي نعتها معنى الاستفهام".

"كما أن الاتساع جائز في ما يكثر استعماله، بينما لم يجز الاتساع في ما قل استعماله"^(٢).

كما ورد في (كتاب) سيبويه: أن نقل الكلمة من حالة إلى حالة (اتساع). تقول. كم صيد عليه، و(كم) غير ظرف، لما في ذلك من الاتساع والإيجاز، فوضع (كم) غير ظرف؛ وهذا اتساع واختصار"^(٣).

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص: ٤٧.

(٢) ابن جني، مر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤٢٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١١.

ومثله في السعة (كما في الكتاب) "أنت أكرم عليّ من أن أضربك) إنما تريد (أنت أكرم علي من صاحب الضرب)؛ لأن قولك أن أضربك، هو الضرب، ويريد أنت أكرم علي من صاحب الضرب وليس من الضرب"^(١).

كما أن حذف الاسم المضاف (اتساع) ﴿وَأَلَىٰ مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٢)؛ أي إلى أهل مدين. ومجيء الجملة الاستفهامية وصفاً اتساع أيضاً، فمن ذلك قولهم جاءوا بضبح هل رأيت الذئب قط. فقولهم: (هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية في موضع وصف (ضبيح) فكأنه يقول بضبيح يقول: من رآه هل رأيت الذئب قط.

كما أن مجيء الجملة الأمرية حالاً، في قوله^(٣):

بنس مقام الشيخ امرس امرس إما على قعو وإما اقعنسس^(٤)

اتساع أيضاً:

والاتساع أكثر شيوعاً في المصدر والظرف فيتوسع في المصادر، والظروف، مالا يتوسع في غيرهما.

وباب الاتساع آخر الكلام وأوسطه لا صدره ويضيف ابن جني مثلاً، زيادة (كان) حشواً أو أخيراً وليس أولاً.

(١) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٤

(٢) الأنعام: ١٢٥.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ١١٦.

(٤) بنس مقام الشيخ رجز انشده الطوسي ورد في بنس مقام الشيخ الذي نعجز عن الاستمقاء.

كما أن وجود (ما) حشواً غير أول، هو اتساع ولم يتسع بزيادتها أولاً إلا

في شذوذ^(١).

والاتساع نوعان:

١. الاتساع اللفظي: القصد إلى الإيجاز والاختصار، بحيث يقوم التوسع

فيه مقام المحذوف ويعرب بإعرابه مثل **«وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»** ودخلت

البيت. ويقع الاتساع اللفظي أكثر ما يقع في الظرف، والجار

والمجرور وقد يوجد في ما لم يسم فاعله، والمفعول لأجله أحياناً.

٢. الاتساع المعنوي: أي أن المحذوف معروف الجانب ومعلوم فلا

تحتاج إلى ذكره طلباً للاختصار والإيجاز. ومنها إفساح المجال أمام

القارئ للأخذ بأكثر من تصور حسبما تستقيم فيه الجملة. وهذا ما

يفسر اهتمام البلاغيين بالاتساع من حيث النظرة إلى السياق،

وتفسيره تفسيرات مختلفة عند الأدباء والنقاد. وهذا في الواقع ما

يدعو إلى التذوق الأدبي من خلال تفسيرات النص المحتملة،

وحسب رؤية كل منهم، وتحليل القارئ متجهاً بالنص اتجاهات

تحليلية ترى جوانب الجمال في اللغة، ومانحة القارئ عمق النظرة

النقدية بعد الأدبية، والتي يمنحنا إياها أدباؤنا وعلماؤنا سواء كانت

بلاغية أو نحوية.

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٠.

وقد يقع الاتساع في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، لكن أكثر

ما يقع الاتساع في الظرف.

أولاً: الاتساع في المرفوعات:

وأكثر ما يقع في ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) حيث أن حذف الفاعل

لأمر ما، يلزم إسناد الفعل إلى مسند إليه، فيقوم. مقام الفاعل ما قد يكون جائزاً

أن يقوم مقامه كالظرف أو المجرور أو المفعول به.

وقد يقع الاتساع في المرفوعات في غير نائب الفاعل، كالمبتدأ والخبر

والفاعل وغير ذلك. وسنشير إلى ذلك بشيء من الأمثلة الدالة، مع بيان كل

حالة من خلال إعرابها ومواطن الشاهد فيها.

أ- الاتساع في الفاعل:

أي أن يحذف من السياق المضاف، فيقوم المضاف إليه مقامه، ومثال

ذلك، ما ورد في الكتاب^(١)،: "بنو فلان يطؤون الطريق"، والمقصود يطؤون

أهل الطريق، فحذف المضاف وهو الفاعل وأقام المضاف إليه بدل المضاف

فرفع الطريق على أنها فاعل أيضاً.

ومنه أيضاً: اجتمع القيظ، والأصل اجتمع الناس في القيظ. فحذف الفاعل

وحرف الجر، وأقام كلمة القيظ مقام الفاعل ورفعها على أنها فاعل مرفوع^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٣

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٥

وقد ورد كثير من الأسماء بحذف منها حرف الجر، ولا تنتصب بحذفه كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(١). فلو حذفنا حرف الجر لقلنا "وكفى الله ولياً" "وكفى الله نصيراً".

فقد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه، وأعربه بإعرابه، على أنه فاعل مرفوع بالضمّة.

وقد ورد في الكتاب "ما لقيته منذ غدوة، أو بكرة، وكذلك ما لقيته من غدوة أمس، وصباح أمس، على اعتبار الفاعلية فيهما، والتقدير: ما لقيته مذ مضت غدوة أو بكرة، وما لقيته مذ مضى صباح أمس"^(٢).

وقال الشاعر:

عميرة ودع أن تجهزت غازياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً^(٣)

أي حذف حرف الجر ورفع المجرور على أنه فاعل (كفى) ومثاله

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(٤)، فلو حذفنا حرف الجر لرفعنا الاسم على أنه فاعل كفى.

(١) النساء: ٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص: ٢٢٠.

(٣) البيت د. (سحيم) عمير بن الصمصام، ورد في البيان والتبيين. ١-٥٢ طبقات فحول الشعراء، ج ١،

١٨٧، الأغاني ج ٢٢، ص ٣٠٧.

(٤) النساء: ٤٥.

وقد ورد في الآية الكريمة (وَجَاءَ رَبُّكَ)^(١) بجعل رب فاعل جاء مرفوعاً بالضممة الظاهرة على آخره. وهي في الأصل. وجاء أمر ربك، فحذف الفاعل وهو أمر (المضاف) وأقام رب. وهو المضاف إليه مقامه.

عشية خسر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر^(٢) فجعل (هو بر) فاعلاً بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة حيث حذف (ابن) وأقام هو بر مقامه والتقدير (ابن هوبر).

ولم أجد كثيراً من الأمثلة، في كتب المصادر عن مجيء الاتساع في الفاعل، وكغيره من العنوانات، حيث أن الأكثر شيوعاً في مواطن الاتساع. الظرف والمصدر. وهذا باب واسع في الاتساع.

ب- المبتدأ: ومن الأمثلة على مجيء الاتساع في المبتدأ قول الشاعر:

أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل في جوف منحوت من الساج^(٣)
فقد جعل النهار مبتدأ؛ من منطلق إجازة جعل الظروف المتمكنة أسماء،
فقد جعل النهار مبتدأ وأخبر عنه في (في قيد)، وأخبر عن الليل في جوف
منحوت^(٤).

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) البيت لذي السرمه، لستشهد به الزمخشري في شرح المفصل ورد في الأغاني ج ١٦، ص ٣٦٥.

(٣) البيت للحرث بن زيد الطائي، ورد في شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٦٩.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص: ١٦٨.

وقال حسان بن ثابت:

المال يزري بأقوام ذوي حسب وقد يسود غير السيد المال^(١)

فقد حذف المضاف في الأصل، وهو (فقد) وأقام المضاف إليه مقامه وهو (المال)، على اعتبار أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة. والتقدير فقد المال يزري.

وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾^(٢). والتقدير اشهر الحج أشهر

معلومات. حذف المضاف (أشهر) وأقام المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه؛ أي الحج: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة وجعل (اشهر) خبراً له.

ولم أعثر على كثير من الأمثلة، التي يقع فيها الاتساع في المبتدأ. وقد ورد في الكتاب: داره ذات اليمين، وذات الشمال برفع (ذات) على أنها خبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

ج- الخبر: والاتساع يأتي في الخبر أيضاً:

ومن ذلك قولهم (الليلة الهلال)، على تأويل الليلة ليلة الهلال. فحذف

الخبر (ليلة) وهي مضاف، وأقام (الهلال) المضاف إليه مكانها، وأعرب بإعرابها.

(١) حسان بن ثابت، ورده في ديوان حسان، ج ٢، ص ٣٢٠، وفي المستطرف، ج ٢، ص ٩٦.

(٢) البقرة، الآية ١٩٧.

وقد ورد في الإنصاف أن قول (الليلة الهلال) على تأويل؛ أي طلوع الهلال؛ لأن ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث^(١).

ومثله في ذلك اليوم خمر وغداً أمر؛ أي في اليوم شرب خمر وفي غد إحداث أمر؛ أي أن (خمر) خبر للظرف، و(أمر) خبر للظرف كذلك.
وقال الشاعر:

شر المنايا ميت وسط أهله كهلك الفتى قد اسلم الحي حاضره^(٢)
والستقدير منية ميت، أي حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعربه بإعرابه.

كان غديرهم بجنوب سلى غدير هام قاق في بلد قفار^(٣)
أي كان غديرهم غدير هام فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وأعربه بإعرابه (هام) خبر مرفوع.

كما ورد في الكتاب (سيبويه)^(٤) "منه قولهم هذه الظهر أو العصر، أي صلاة هذا الوقت".

ومن صور الخبر كذلك خبر النواسخ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ
الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾^(٦) تقديره: برُّ
مَنْ. فقد حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه؛ أي خبر

(١) الأبياري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص: ٦٠.

(٢) البيت ورد في الكتاب، ج ١، ص ٢١٥ وهو دون نسبة في الكتب التي أوردته كالإنصاف.

(٣) البيت للجمدي، ويقول سيبويه، أن هذا البيت نسب إلى شقيق ابن جزء بن رباح الباهلي.

(٤) سيبويه، ج ١، ص: ٢١٥.

(٥) البقرة: ١٧٧

(٦) البقرة: ١٨٩

كما ورد في شرح التسهيل^(١) ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً، ويجوز إضماره دون (في) و (الإضافة).

فقد ورد في حاشية الخضري: نقول "نيل خير نائل" فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامة وأعرب نائباً للفاعل^(٢). وهذا ما يذهب إليه معظم علماء النحو.

وقد ورد في شرح المفصل "فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج، وخفوق النجم، فترفعونه. وهي مصادر استعيرت للزمان" فقد استعيرت هذه المصادر للدلالة على الزمان، على تقدير: أن المضاف قد حذف وهو (وقت) وناب المصدر وهو (مقدم) و(خفوق) مقامه، وأعربا بإعراب المضاف المحذوف؛ على أنه نائب فاعل^(٣).

وقال سيبويه في الكتاب: "أن تقول على قول السائل، كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف؛ لما في ذلك من الاتساع. فتقول: صيد عليه يومان والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين، فجعل (يومان) وهي ظرف، نائباً للفاعل ورفعها بالألف، وهذا من قبيل الاتساع".

(١) ابن حيان، شرح التسهيل ج ٢ ص: ١٦٩

(٢) الخضري، حاشية الخضري، ج ١، ص: ٢٨٠.

(٣) الزمخشري، شرح المفصل، ج ٢، ص: ٤٤

وتقول كم سير عليه، وكم غير ظرف، فيقول: يوم الجمعة. ويومان.
فيجعل يوم نائباً للفاعل مرفوعاً بالضممة و(يومان) نائباً للفاعل مرفوع بالالف
لأنه مثنى.

ومن ذلك أيضا كم ضرب به فتقول: ضرب به، ضربتان وضرباً
ضرباً بجعل (ضربتان) نائباً للفاعل مرفوع بالالف، وجعل ضرباً نائباً للفاعل
مرفوع بالضممة^(١).

وتقول: سير عليه الليل، بجعل الليل نائباً للفاعل. وتقول: كم سير عليه
من الأرض؟ فتقول: فرسخان. بجعل (فرسخين) وهي ظرف، نائباً للفاعل
وترفعه بالالف لأنه مثنى.

وتقول: أين سير عليه؟ والإجابة: سير عليه مكان أو يوم، فتجعل
(مكان)، (يوم)، نائباً للفاعل، ويرفع بالضممة في كليهما وهما ظرفان.

ويقال أين سير عليه؟ فتقول خلف دارك، بجعل (أين) غير ظرف وترفع
(خلف) وهي ظرف المكان على انه نائب للفاعل مرفوع بالضممة.

وتقول: سير عليه ليل طویل، ونهار طویل فالرفع فيهما، على اعتبار
أنهما نائباً فاعل رفعا بالضممة.

وتقول: سير عليه غدوة، وبكرة، فالرفع على اعتبار انهما: نائباً فاعل
والرفع بالضممة، وهما ظرفان وهذا على سبيل الاتساع^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص: ٢١١.

وتقول: سير عليه ضحوة من الضحوات. وقد قضي لذلك ضحوة من

الضحوات على اعتبار الرفع لما لم يُسمَّ فاعله.

كما تقول: سير عليه ذات اليمين، وذات الشمال. على اعتبار النيابة عن

الفاعل بالرفع؛ أي رفع ذات في كلتا الحالتين.

وتقول: سير عليه اليمن واشمل، وسير عليه اليمين والشمال.

وتقول- سير عليه مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، فالرفع

لجميع الجمل على اعتبار النيابة عن الفاعل.

ويحسن أن تقول: سير عليه قريب، فتجعل الظرف نائباً للفاعل. وتقول

على قول السائل: سير عليه سيرتان، وإن كانت السيرتان لا تساران؛ وإنما

سعه الكلام جعلهما (نائباً للفاعل)؛ لأن المصادر لا يجوز أن تكون على هذا

النحو من الرفع؛ للسعة والاختصار.

ومما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه؛ يراد به أن يكون في موضع

غير المصدر قوله (قد خيف منه خوف) يرفع خوف على أنه نائب فاعل^(١).

وورد في مغني اللبيب: "سير عليه زمن طويل على اعتبار النيابة عن

الفاعل^(٢)، وقد ورد في شرح المفصل يقال: كم سير عليه؟ فيقال: سير عليه

خفوق النجم، ومقدم الحاج؛ فيرفعون. فإن شئت رفعت على أنه نائب فاعل.

(١) الزمخشري، شرح المعضل، ج ٢ ص ٤٤.

(٢) أبو العباس المبرد، المقتضب، ج ٢ ص ٣٣٢.

وتقول: سير بزید یومان، وسیر بزید أمامك، وسیر بزید المكان الذي

تعلم، برفع یومان على انه نائب فاعل.

ثانياً: الاتساع في النصب

وكثيراً ما يكون الاتساع في النصب، والأمثلة على ذلك كثيرة لا حصر

لها. وتوجد الأمثلة في كل كتاب تعرض لمفهوم الاتساع بعنوانات منفردة، أو

من خلال الحديث عن ظاهرة الاتساع، ومن خلال الأبواب النحوية التي يرد

فيها الاتساع كما في (المفعول فيه).

قال رجل من الجن لم ير شخصه:

جزى الله رب الناس خير جزائه رَفِيقِينَ قَالَا خِيْمَتِي أُم مَعْبِد^(١)

فإنه نصب خيمتي على معنى في؛ أي قالا في خيمتي أم معبد. فنصبها

على أنها مفعول به. فجعل الظرف المجرور منصوباً بعد حذف حرف

الجر^(٢).

وقد ورد: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا)^(٣).

إنما أريد (أهل القرية) فاختصر، وحذف المضاف الذي هو مفعول به، وأقام

(١) ورد هذا البيت في شذور الذهب عن الحديث عن قصة لسماء بنت أبي بكر مع أبي جهل.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب، ص ٢٣٥.

(٣) يوسف: ٨٢.

المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه. فجعل القرية مفعولاً به، بعد أن كانت مضافاً إليه^(١).

وقد ورد في شرح المفصل "والشاهد المشهور في حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإعرابه بإعرابه (واسأل القرية)؛ والمراد: أهل القرية فقد علم أن القرية كمكان لا تسأل، وإنما يسأل من يسكن القرية؛ لأن السؤال يحتاج إلى جواب، ولا يجيب إلا من يعقل"^(٢).

كما ورد في صنعة الإعراب "إذا آمنوا الالتباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه. والشاهد في ذلك، قوله تعالى "واسأل القرية" لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها، أي التقدير: (اسألوا أهل القرية) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وجعلها مفعولاً به منصوباً بعد أن كانت مضافاً إليه^(٣).

كما جاء في (الإنصاف في مسائل الخلاف): "إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه^(٤) كما في قوله تعالى: "واسأل القرية"؛ أي أهل القرية". وورد في (التبيان في إعراب القرآن) قال تعالى "واسأل القرية"؛ أي أهل القرية. وجاز حذف المضاف؛ لأن المعنى لا يلبس أي اسألوا أهل القرية

(١) سيبويه، الكتاب، ص ٢١٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٣.

(٣) ابن يعيش، صنعة الإعراب، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٦١.

فجعل المضاف إليه في مقام المضاف وأعرب مفعولاً به بعد أن كان مضافاً إليه^(١).

كما ورد في (البلاغة فنونها وأفنانها): "واسأل القرية التي كنا فيها" أي أهل القرية. تحت عنوان إيجاز الحذف، حذف الكلمة وله مواضع متعددة منها: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مكانه، وهذا وجه بلاغي، ويضرب مثلاً لذلك (حَتَّى إِذَا فَتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ)^(٢) أي سدُّ يَأْجُوجِ وَمَأْجُوجِ: أي حذف المضاف وأقيم يَأْجُوجِ وهو مضاف إليه مقامه وأعرب بإعراب نائب الفاعل مرفوعاً بالضممة الظاهرة^(٣).

كما ورد في نصب الظرف، "والمثال المشهور الآخر: (يا سارق الليلة أهل الدار) فقد ورد في الأصول^(٤)، ومن قال: "يا سارق الليلة أهل الدار" من إضافة سارق إلى الليلة ونصب أهل على الاتساع في الظروف، فنصبت نصب المفعول به. وجاء في شرح الكافية "كان بعض النحويين ينصب الليلة، ويخفض أهل. فيقول: (يا سارق الليلة أهل الدار) وقيل: أن أهل الدار منصوب بإسقاط الجار، ومفعولاه الأول محذوف والتقدير (يا سارق الليلة لأهل الدار متاعاً)"^(٥).

(١) أبو البقاء المكي، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٥٨.

(٢) الأنبياء: ٩٦.

(٣) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص ٤٦٣.

(٤) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ١٩٥.

(٥) الاسترأبادي، شرح الكافية، مجلد ٢، ص ٢٦.

كما ورد في الباب في علل البناء والإعراب: "يجوز أن يجعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة، وتظهر فائدته في موضع أن تضيف إليه كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار". فأضاف ظرف الزمان، ونصب أهل على المفعولية توسعاً^(١).

وقد ورد في شرح المفصل: "إذا جعلته مفعولاً به على السعة، جازت الإضافة إليه، من ذلك قولهم (يا سارق الليلة أهل الدار) أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة، فإذا أضيفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة^(٢)".

كما ورد في شرح التسهيل "كما أضيف إليه المصدر على تأويل الفاعلية مثال من الرجز، يا سارق الليلة أهل الدار" على اعتبار إقامة المضاف إليه مقام المضاف^(٣).

وفي الأصول: "يا سارق الليلة أهل الدار، نصب الليلة، وجعلها مفعولاً على السعة. ثم يتكرر في المصادر النحوية النماذج النحوية مثال: خفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فالخفوق والخلافة والصلاة مصادر في الحقيقة جعلت أحياناً توسعاً، وإيجازاً، فالتوسع يجعل المصدر ظرفاً، والإيجاز؛ الاختصار بحذف المضاف. إذ التقدير: فعلته خفوق النجم، وصلاة العصر ووقت خلافة فلان، ونصبت على النيابة عن الظرف.

(١) أبو البقاء محب الدين، الباب في البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٧٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٦.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٦٩.

وقد ورد في النصب كثير من الأمثلة بل أكثر الأمثلة ومتكرر في كل مصدر نحوي. وان لم تكن باللفظ فبالمشابهة. قال تعالى: **﴿لَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾**^(١) بنصب المصدر (تربص) على أنه مفعول به على السعة. أي تربص أربعة أشهر^(٢). وهذه قراءة ضعيفة والأصح بالرفع.

كما ورد في التبيان في إعراب القرآن، **﴿لَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾** بنصب (تربص) على المفعول به، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول فيه في المعنى وهو (أربعة)^(٣).

وقد ورد في الخصائص. قول الأعشى:

ألم تغتمض عيناك ليلة ارمداً وبت كما بات السليم مسهداً^(٤)

فنصب ليله على المصدر، والتقدير ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة ارمداً. على حذف المضاف؛ الذي هو (اغتماض) وأقام ليلة مقامه، فنصبها على المصدر، لا على الظرف توسعاً^(٥).

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة، يجوز أن تجعلها أسماء. فنقول: يوم الجمعة قمت في موضع قمت فيه، والفرسخ سرته؛ أي سرت فيه. وهذه نصبت

(١) البقرة: ٢٢٦.

(٢) ابن السراج، الأصول، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٩٥.

(٤) الأعشى.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص: ٣٢٢.

(الضمائر) توسعاً في نصبها على المفعول به، على حذف حرف الإضافة (الجر) .

ومن الأمثلة على النصب أيضاً: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (١) فقد نصب الشهر على أنها مفعول به على السعة، كما أن الضمير في (فليصمه) ليست ظرفاً، وإنما مفعول به على السعة، إذ لو كانت ظرفاً لكانت معها (في)؛ لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه (٢).

وقد ورد في (اللباب في علل البناء والإعراب) "إذا اتصل بـ ظننت ضمير سواء كان ضمير الزمان أو المكان، مثال: (اليوم ظننته طويلاً) (المسجد ظننته واسعاً) فإن الضمير مفعولاً به على السعة، كما ورد يجوز أن يجعل ظرف الزمان أو المكان مفعولاً به على السعة؛ إذا أخبرت عنه وهو مفعول به- ولم تأت بحرف الجر مع ضميره كقولك: (يوم الجمعة سرته)" (٣).

كما يجوز نيابة المصدر عن الزمان نحو: (جئتكَ طلوع الشمس)؛ أي وقت طلوع الشمس، فحذف المضاف هو (وقت) وأقام المضاف إليه وهو المصدر (طلوع) مقام المضاف، فنصب على النيابة عن الظرف توسعاً.

وفي الكتاب (باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام اختصاراً) وذلك قولك (سرت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وخلافة فلان) على تقدير زمن

(١) البقرة: ١٨٥

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٨٢.

(٣) أبو البقاء، اللباب في البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٧٤.

خفوق النجم، ووقت مقدم الحاج، وزمن خلافة فلان فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامة فنصب على الظرفية^(١).

وجاء في شرح المفصل (قد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام، فيقال: كان ذلك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافه فلان، وصلاة العصر على تقدير كان ذلك زمن مقدم الحاج، وزمن خفوق النجم.

وقال الشارح في المفصل: إعلم انهم قد جعلوا المصادر أحياناً وأوقاتاً توسعاً وذلك نحو خفوق النجم و فالخلافة والقُدوم، والخفوق، مصادر في الحقيقة جعلت حيناً، توسعاً وإيجازاً؛ فالتوسع يجعل المصدر حيناً، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرّب بالنصب على الظرفية^(٢).

وقال ابن السراج في الأصول "اعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً. وهي على ضربين: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف؛ فحذف الزمان اتساعاً نحو جئتكم مقدم الحاج، خفوق النجم والمراد، جئتكم وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم"^(٣).

فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه على اعتبار النصب على المفعول به.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٢

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص: ٤٤.

(٣) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ١٩٢.

وفي حاشية الخضري^(١)، "يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان.
كقولك: أتيتك طلوع الشمس، وقدم الحاج، والأصل، وقت طلوع الشمس،
ووقت قدم الحاج، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب
بإعرابه. وهو مقيس في كل مصدر". وتقل نيابة المصدر عن ظرف المكان
ولا ينقاس ذلك.

وقد ورد في شذور الذهب بعد أن يتحدث عن جواز انتصاب بعض
أنواع ظرف المكان، "وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز
انتصابه على الظرف فلا تقول (صليت المسجد) ولا (قمت السوق) ولا (جلست
الطريق) ولك في هذه الأماكن أن تصرح بحرف الظرفية وهو (في)^(٢)."

وفي شرح ابن عقيل: "تكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو أتيتك
طلوع الشمس، وقدم الحاج، وخروج زيد، والأصل وقت طلوع الشمس ووقت
قدم الحاج، ووقت خروج زيد، فحذف المضاف. وأعرب المضاف إليه
بإعرابه على أنه مفعول به على السعة وهو كثير"^(٣).

ويتفق النحويون على أن الاتساع يجعل المصادر ظرفاً زمانية كثير
بل هو مقيس في كل مصدر، كما يقول (الخضري) في (الحاشية) ويقرون
المحذوف بوقت وزمن.

(١) الخضري، الحاشية، ج ١، ص: ٤٥٢.

(٢) ابن هشام، شذور الذهب، ص ١، ٢٣٥

(٣) ابن عقيل: بهاء الدين، شرح ابن عقيل، ج ١، ص: ٥٨٨.

بينما يعتبرون الاتساع يجعل المصادر ظروفًا مكانية قليلاً. والخضري^(١) يقول: "لا ينقاس ذلك. ويورد للظرف المكاني مثال" جلست قرب زيد- أي مكان قرب زيد، فحذف المضاف وابن عقيل يورد المثال نفسه ويصل إلى نفس القناعة بينما لا يرد هذا التفصيل عن سيبويه ولا عن غيره من علماء النحو، كابن السراج، أو ابن حيان وغيرهم.

ويرى الباحث أن السبب قد يكون؛ إن ظروف الزمان متغيرة ومتعددة مثل وقت زمن، ساعة، حين، بينما ظروف المكان ثابتة وهي مكان غالباً.

فالمتعدد يعطي مجالاً أوسع، في التأويل بينما الثابت لا يعطي الحرية نفسها في التأويل. وعليه فالتوسع في ظروف الزمان ممكن بينما التوسع في ظروف المكان قليل. وعليه فما كان التوسع فيه ممكناً وكثيراً عومل معاملة القياس، وما كان من الظروف محدوداً وقليلاً لا ينقاس فيه ويعتمد فيه على السماع.

وفي أسرار العربية (جنتك طمعاً، وقصدتك ابتغاء معروفك) فالأصل جنتك للطمع، وقصدتك لابتغاء معروفك، إلا أنه حذف حرف الجر فاتصل الفعل به فنصبه" على أنه مفعول لأجله. وهذا من باب الاتساع. إذ أنه يجعل المفعول لأجله مفعولاً به على السعة بعد حذف الخافض^(٢).

(١) الخضري، الحاشية، ج ١ ص ٤٥٣.

(٢) ابن أبي سعيد، أسرار العربية، ج ١، ص: ١٧٣.

وقد يكون (أسرار العربية) من بين المصادر القليلة. التي تحدثت عن الاتساع في باب المفعول له، وهذا كما يرى الباحث أقرب للصحة لأن النصب ينزع الخافض نوع من الاتساع، ومثله وقفت احتراماً؛ أي للاحترام، وزرنتك محبة؛ أي للمحبة وهكذا.

كما ورد في القرآن: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾^(١) أي للخشية، أو من خشية إملاق.

وقد وردت أمثلة كثيرة على السعة في النصب، وخاصة بنزع الخافض. فقد ورد في المقتضب^(٢):

منا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازع^(٣)
فلما حذف الإضافة (الجر) وصل الفعل فعمل فيه النصب، أي يريد من الرجال فنصبه على المفعولية توسعاً.

وقال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ وَجَلًّا﴾^(٤)، ورد في التبيان أن اختيار يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر. وقد حذف هاهنا والتقدير من قومه، ولا يجوز أن يكون سبعين بدلاً عند الأكثرين أي اعتبر سبعين مفعولاً به ثانٍ^(٥).

(١) الإسراء: ٣١.

(٢) للمبرد، للمقتضب، ج ٤، ص ٦١٢.

(٣) ديوان الفرزدق، ٥١٦.

(٤) الأعراف، ١٥٥.

(٥) التبيان في إعراب القرآن. ج ١، ص ٢.

كما ورد عند ابن حبان في تذكرة النحاة واختار موسى قومه سبعين رجلاً؛ أي بنصب قومه بعد حذف حرف الجر. والتقدير من قومه. ويورد ابن حبان أيضاً: مطر قومك الليل والنهار، أي في الليل فنصبه بعد نزع الخافض^(١).

كما مثل صاحب المقتضب^(٢) على النصب بنزع الخافض توسعاً بالآية نفسها. وعلق: فلما حذف حروف الإضافة، وصل الفعل؛ فعمل. والتقدير: من قومه. وقد استشهد سيبويه أيضاً بالآية نفسها على اعتبار النصب بعد حذف حرف الجر.

ومن صور النصب توسعاً:

أمرتك الخير فاجعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب^(٣)
أي أمرتك بالخير، فحذف الجار ونصب المجرور على المفعول به توسعاً.

ويورد المقتضب كذلك:

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العماد إليه الوجه والعمل^(٤)

يريد من ذنب. فحذف الخافض ونصب المجرور توسعاً.

(١) ابن حبان، تذكرة النحاة، ص ٢٧٣.

(٢) المقتضب، مرجع سابق. ص ٣٣٠.

(٣) مختلف في قائله، كما ذكر سيبويه في الكتاب، وقيل هما اعشر طرود، وعمر بن معد يكرب، وقيل غيرهما.

(٤) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين، كما ورد عند سيبويه وفي شذور الذهب.

ومن أمثله النصب على التوسع:

دخلت الدار، بحذف (في) توسعاً ومنعوا دخلت الأمر؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وقد كرهوا اجتماع مجازين؛ حذف الموصوف وهو (في).

كما ورد في أسرار العربية "أما قولهم دخلت البيت" إن دخل فعل متعدّ تعدى إلى البيت بنفسه؛ فنصبه. وذكر آخرون: إن دخل، فعل لازم والأصل في: ه أن يتعدى بحرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً^(١).

وقد أورد سيبويه عدداً كبيراً^(٢) من الأمثلة على النصب توسعاً^(٣)،

لذن بهز الكف يعسل منته فيه كما عسل الطريق الثعلب

أي في الطريق. بحذف حرف الجر ونصب الطريق توسعاً مع المفعول

به، وليس على المفعول فيه (الظرف).

ورد في التبيان في إعراب القرآن^(٤) أيضاً: قال تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا

لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٥) كل ظرف لا قعدوا، وقيل: هو منصوب على تقدير حذف

حرف الجر (في)، أي بكل مرصد أو على كل مرصد. وهذا توسع.

(١) ابن أبي سعيد، عبد الرحمن: أسرار العربية، ج ١، ص ١٦٩.

(٢) سيبويه الكتاب، ج ١، ص ٣٦.

(٣) ديولن الهذليين ج ١ ص ١٩٠، كما ورد عند سيبويه ولم ينسب إلى شاعر في أسرار العربية، ج ١، ص ١٦٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص: ١١.

(٥) التوبة: ٥.

وورد في الكتاب في باب وقوع الأسماء ظروفاً، وتصحيح اللفظ على المعنى ذهب الشفاء. وسمعت العرب يقولون: انطلقت الصيف، على اعتبار حذف حرف الجر؛ أي ذهب في الشتاء، وانطلقت في الصيف^(١).

وورد في شذور الذهب^(٢) قال رجل من الجن

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين قالوا خيمتي أم معبد

فإنه نصب خيمتي على معنى في، ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت في

شعر من يحتج بكلامهم ولا يجوز أن يقاس عليها^(٣).

وورد في شرح ابن عقيل: اعلم انه سمع نصب كل مكان مختص مع

دخل، سكن، وذهبت الشام مع (ذهب) نحو: دخلت البيت، سكنت الدار، ذهب

الشام، وقيل منصوب على الظرفية شذوذاً، وقيل منصوبة على إسقاط حرف

الجر. والأصل: دخلت في الدار، وسكنت في الدار وذهبت إلى الشام؛ فحذف

حرف الجر وانتصبت الأسماء الثلاثة بنزع الخافض على أنها مفعول به على

الاتساع^(٤).

وقيل أن هذه الظروف منصوبة على الظرفية، وهذا لا يقاس عليه.

وقيل: إن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقية. وعللوا ذلك؛ بأن

دخل، يتعدى بنفسه، وقد يتعدى بحرف الجر. ومثله سكن، والتعدي مباشرة

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص: ٢١٦.

(٢) ابن هشام، شذور الذهب، ص: ٢٣٥

(٣) ورد هذا الشاهد في صفحة سابقة.

(٤) ابن مالك، شرح ابن عقيل، ج ١، ص: ٥٨٤

دون حرف الجر؛ قد يكون دخل أكثر؛ لقدرته على وصل العامل بالظرف،
ودلالته المعنى الدال على المفعولية دون الحاجة إلى حرف الجر.

وجاء في شرح في المفصل^(١) قد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه
معنى (في) اتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال: "ويوم شهدناه سليماً
وعامراً"^(٢) فالإتساع أوجب أن نجعل الضمير في محل نصب مفعول به، ولولا
الإتساع لقلنا ويوم شهدنا فيه سليماً وعامراً فنصب بنزع الخافض.

وفي شرح التسهيل: "يلزم من اضمم الظرف مقصوداً به معنى
الظرفية، أن يقرنه بـ (في) كقولك: صمته، علم أنه لم يقصد الظرفية، وإنما
قصد جعله مفعولاً به على السعة"^(٣) ومثاله، (قال رجل من بني عامر):

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهار نوافله^(٤)

وجاء في المقتضب لـ (واعلم) أن هذه الظروف المتمكنة، يجوز أن

تجعلها أسماء فما جاء مثل ما وصفت لك في الظروف

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهار نوافله

يريد شهدنا فيه: فنصب بنزع الخافض وهي حالة من حالات

الإتساع^(٥).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص: ٤٥

(٢) شطر من بيت لرجل من بني عامر ورد في شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٦ ومغني اللبيب، ص ٦٥٤.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٧٠.

(٤) البيت لرجل من بني عامر ورد في شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٦ وفي مغني اللبيب، ص: ٦٥٤

(٥) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٦١٥.

كما ورد في المفصل في صنعة الإعراب^(١) ويوم شهدناه سليماً
وعامراً، ولولا الاتساع لقلت: شهدنا فيه؛ أي على اعتبار حذف حرف الجر.

وقد ورد في التبيان في إعراب القرآن وأما قوله: ﴿فَأَنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا
أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) فالضمير في (أعذبه) مفعولاً به على السعة، مع أنه
يعرب نائباً عن المفعول المطلق، وهو من الحالات التي تتوب عن المفعول المطلق، إذا
كان ضميراً متصلاً بالفعل عائداً على المفعول المطلق^(٣).

وقد ورد في شذور الذهب قول امرئ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريٍّ جديدٍ مشطب^(٤)

أي دخلنا فيه فنصب الهاء على المفعول به توسعاً.

ويرى الباحث: أن الاتساع أكثر ما يوجد في الظرف (المفعول فيه) أو
المفعول به، الذي يضحى نائباً للفاعل، وإن المفعول فيه أكثر ما يكون منصوباً
على الأصل، أو ينصب على الاتساع، كما في حذف حرف الجر، وعليه فإن
من معاني الاتساع نزع الخافض وإن اعتبار بعض النحويين أن حذف حرف
الجر، في الظرف شذوذاً اعتبار صحيح وأحياناً يقول بعضهم: للضرورة، وهذا
يعني أن الأصل، وجود حرف الجر؛ أي في (الظرف) عاملاً لجره، لكنه في

(١) ابن يعيش شرح المعطل، ج ٢، ص: ٤٦.

(٢) المائدة: ١٥.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٣٣.

(٤) البيت لامرؤ القيس، ورد في شذور الذهب، ص: ٤٢٠.

محل نصب على الظرفية. كما في: صمت رمضان، أي صمت في رمضان.
ومثلها دخلت البيت؛ أي دخلت إلى البيت ودخلت الدار أي إلى الدار وهكذا.

ثالثاً: المجزورات

لم يعثر الباحث على كثير من الأمثلة والمواطن التي يأتي فيها الاتساع مجزوراً، ويرى الباحث: أن السبب قد يكون مرده إلى أن موطن الاتساع في الأصل، هو المفعول فيه. فلذلك كان النصب، أكثر مواطن الاتساع. لان الاتساع، في غالبه تحويل الظرف إلى اسم أو مصدر، أو تحويل الاسم والمصدر إلى ما يقوم مقام الظرف، فإن النصب هو الموقع الإعرابي للظرف، أو المصدر، أو الاسم حتى في الاتساع. وعليه فإن حذف حرف الجر يعود إلى النصب أيضاً، والنصب بنزع الخافض، ركن رئيس من أركان الاتساع.

ولهذا فإن الأمثلة لم تنكر في كتب المصادر، إلا المشهور منها، وهي في الغالب ما ورد عند سيبويه^(١) كقوله تعالى: **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)**^(٢)، والتقدير بل مكرم في الليل والنهار فحذف حرف الجر وأقام المجزور على أنه مضاف إليه فنقلت الحالة من جر بحرف الجر، إلى جر بالإضافة تعد نزع الخافض.

كما يورد شرح التسهيل^(٣): بل مكر الليل والنهار إذ تأمرونا^٤ كان الأصل ليلاكم ونهاركم ماكران. ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه مجازاً، كما يضاف إلى المخبر عنه بمعناه حقيقة؛ أي أول شرح التسهيل الآية: على اعتبار

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٢١٢

(٢) سبأ: ٣٣.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٦٩.

الليل والنهار، مبتدأ ومعطوف عليه ومكر خبر؛ أي ابتعد فيها عن التأويل الذي ارتأه سيبويه، ونقله من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى. ويرى الباحث أن من الممكن تأويلاً آخر غير هذين التأويلين؛ اعتماداً على عدم شهرة الأمثلة وشيوعها في الاتساع في موطن الجر، بينما يرى الباحث اتفاق معظم الأمثلة في الاتساع في موطن الرفع والنصب.

ويورد المقتضب المثال نفسه **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)**^(١) على تقدير

بل مكرم في الليل والنهار فأضيف المصدر إلى المفعول كما تقول: رأيت بناء دارك فأضفت البناء إلى الدار وإنما البناء فعل الباني.

ويرى الباحث: أن التأويلين الأخيرين قد يكونان فيما يمكن من إضافة

المصدر إلى المخبر عنه (الليل والنهار) أو إضافة المصدر إلى المفعول والمقصود المفعول فيه (الظرف).

كما ورد في شرح المفصل^(٢)، وأما قوله تعالى: **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ**

وَالنَّهَارِ) فإنه أضاف المصدر إليهما ويحتمل ذلك أمرين: أحدهما: أن يكون

على إضافة المصدر إلى المفعول، والثاني أن يكون من قبيل إضافة المصدر

إلى الفاعل نحو قوله تعالى: **(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)**^(٣).

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) بن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص: ٤٥.

(٣) البقرة: ٢٥١.

الفصل الثاني

آراء العلماء في الاتساع

الفصل الثاني

آراء العلماء في الاتساع

الاتساع من الموضوعات التي لم ينشغل بها كثير من علماء اللغة والنحو، وقد أفرد بعضهم للاتساع باباً صغيراً، كما جاء عرضاً في ثنايا الحديث عن موضوعات مختلفة، عند كثير من علماء اللغة والنحو، وقد أشار بعضهم إلى كلمة (اتساع) واستعمل كلمة (سعة) في مواقف أخرى، كما أشار بعضهم إلى الموقف نفسه بألفاظ لا تتم عن السعة، والاتساع، في ذات الوقت، أو ما لا يسمى باسمها.

من هنا تعددت المسميات للموقف الواحد في مجال الاتساع، وستعرض الدراسة إلى موقف عدد من علماء النحو في موضوع الاتساع، من خلال تطابق الآراء أحياناً، واختلافها في أحيان أخرى.

والاتساع كما سلف: أن تقم المضاف إليه مقام المضاف وتعربه بإعرابه، وان تجعل الظرف مقام الاسم^(١).

وقد ورد عند معظم علماء النحو الذين كتبوا في الاتساع. الآية الكريمة **﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾**. فقد وردت عند سيبويه في موقعين، في الجزء الأول ونصه **﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾** ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله تعالى: **﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ النَّبِيَّ﴾**

(١) ابن السراج، الأصول في النحو ج ٣، ص ٢٥٥.

كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا»^(١)، إنما يريد أهل القرية باختصار وعمل الفعل في القرية.

كما كان عاملاً في الأهل، لو كان ها هنا^(٢)؛ يعني أنه حذف المضاف الذي كان في السياق منصوباً على أنه مفعول به، وأقام المضاف إليه مقامه، وأعربه بإعرابه، على انه مفعول به، كما عمل الفعل المتعدي (اسأل) في المضاف إليه كما كان يفعل في التعدي، لو بقي المضاف موجوداً دون أن يحذف.

ويقول سيبويه في مكان آخر "غير أنك إذا حذف، حذف المضاف تخفيفاً" كما قال عز وجل **«وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ»**، إنما يريد أهل القرية، وهذا كثير في كلام العرب^(٣).

فلما حذف المضاف، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه ومجرأه، والمقصود ما وقع على المضاف إليه من تعدي الفعل، ما كان يقع من تعدي الفعل إلى المضاف، لو بقي دون حذف، وهي بنفس المعنى الإعرابي، واللغوي في الموقعين، غير أن سيبويه يشير إلى الآية في الموقع الأول على أنه اتساع، واختصار. بينما يشير إلى الآية في الموقع الثاني، على انه حذف للتخفيف، وأنه كثير في كلام العرب، وهذا يعني أن

(١) سورة يوسف آية ٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٤٧.

الاتساع في المعنى مألوف، ومعروف، وشائع. وإن لم يستخدم تحت مصطلح الاتساع.

كما ورد المثال نفسه في (الأصول في النحو) ^(١) إذ يقول "فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف نحو (سل القرية) وأنت تريد أهل القرية؛ أي بجعل القرية مفعولاً به، بعد أن كان مضافاً إليه".

وقد وردت الآية الكريمة أيضاً كمثال في (شرح التسهيل) ^(٢)، "فإن حذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه، أكثر من حذف لما صلح له المحذوف، كالقرية بالنسبة إلى الأهل، فلو صلح الباقي لما صلح له المحذوف، امتنع الحذف، فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً آمن وأولى.

أي أن ابن مالك يرى أن سبب إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف المحذوف؛ عدم صلاحيته إسناد الفعل إلى المضاف إليه، كإسناده للمضاف المحذوف. فلو صلح أن تسأل القرية، كمكان ما جاز أن يعرب المضاف إليه إلا مضافاً إليه.

وهذا يقرب من قول ابن جني: "إن الاتساع نوع من المجاز ونقل ما يجوز إلى ما لا يجوز، كسؤالنا القرية، وهي مدر وحجر بدل أهلها، والمجاز:

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص: ٢٥٥.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص: ١٣٦.

نقل اللفظة من معناها الحقيقي إلى معنى آخر غير حقيقي. فاستعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح سؤاله^(١).

ومن الأمثلة التي يرد ذكرها في كتب الأصول "يا سارق الليلة أهل الدار"^(٢)، فقد ورد في شرح التسهيل "كما أضيف إليه المصدر على تأويل الفاعلية، وعلى تأويل المفعولية أضيف إليه بلفظ اسم الفاعل، واسم المفعول، ومن ذلك قول الراجز: "يا سارق الليلة أهل الدار"، ويا "مسروق الليلة أهل الدار"، وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف، فاعلاً ومفعولاً به ومضافاً إليه، وعلى معنى الفاعلية والمفعولية؛ لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب، بأنه مفعول به تجوزاً ما لم يمنع ذلك مانع"^(٣). أي بنصب الظرف الذي حذف حرف الجر الذي سبقه؛ على أنه مفعول به، على اعتبار الاتساع في ذلك.

كما ورد الرجز في (الأصول في النحو) على معنى أن النحويين يجيزون استخدام الكلام في غير موضعه، شريطة ألا يوقع في الأشكال واللبس، وبذلك يجعل الظرف مفعولاً على السعة، أو مضافاً إليه^(٤)، وهذا قد يحدث دون ضرورة، وقد جعله ابن السراج كالشاذ في لغة العرب.

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٢) رجز بلا نسبة في كل كتب الأصول.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ج ١، ص ١٦٩.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٥٥.

كما ورد في (كتاب) سيبويه "يا سارق الليلة أهل الدار" بجعل الليلة مفعولاً وهي مضافة توسعاً^(١)، لأن سرق من الأفعال التي تنصب مفعولين، فجعل الليلة مفعولاً به غير صريح.

وهذا يلتقي مع (شرح التسهيل) في أن النصب تجوزاً، وهذا التجوز على ما يعتقده الباحث، هو المفعول به غير الصريح لـ (سارق). وينص سيبويه على أن (يا سارق الليلة أهل الدار) لا يجوز إلا في الشعر؛ حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد شبهه سيبويه بالمفعول به، لا على أنه ظرف".

وقد ورد في شرح الكافية^(٢) "قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به؛ فحينئذ يسوغ أن يضاف إليه الصفة المشتقة، نحو قول الراجز "يا سارق الليلة أهل الدار"، فقد أضيفت الوصف (سارق) إلى الظرف (الليلة)، أي جعل الليلة مضافاً إليه، وهذا أقرب من التوسع، والأصل.

يا سارق الليلة أهل الدار، أي أن (الليلة) مجرورةٌ بـ (في)".

ومن الاتساع أيضاً "أن يصل الفعل مباشرة للمفعول بعد حذف حرف الجر^(٣)، كما سلف في يا سارق الليلة أهل الدار" بحذف حرف الجر، ونصب الاسم مباشرة على أنه مفعول به، فجعل الفعل متعدياً بنفسه إلى الاسم، بعد أن

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٧٥.

(٢) ابن الحاجب، شرح الكافية، ج٢، ص٢٥.

(٣) المرجع السابق، ج٤، ص١٤٠.

كان يتعدى بواسطة حرف الجر. وقد اشترط ابن مالك^(١): "أن هذه الألفاظ، وما أشبهها من أسماء المكان المختصة، إذ قصد بشيء منها معنى الظرفية لازمت لفظ (في) أو ما في معناها، إلا أن يرد شيء بخلاف ذلك، فيحفظ، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَكُمْ صِرَاطَكُمْ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢)، و﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَوْصِيٍّ﴾^(٣)؛ أي في صراطك، وفي كل مرصد.

وقد ورد في شرح المفصل "وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً؛ فيجري لذلك مجرى المفعول به" ويضاف إليه كقولك "يا سارق الليلة أهل الدار".

ويقول الشارح (ابن يعيش): "أنك إذا جعلته مفعولاً به على السعة، جازت الإضافة إليه، وذلك في "يا سارق الليلة أهل الدار"^(٤)، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة، وإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً به على السعة.

ومن الاتساع أيضاً؛ "أن يصل الفعل مباشرة للمفعول بعد حذف حرف الجر، وذلك مثل دخلت البيت، وذهبت الشام، بحذف حرف الجر، ونصب الاسم على أنه مفعول به، فجعل بذلك الفعل متعدياً بنفسه إلى الاسم، بعد أن كان يتعدى بواسطة حرف الجر، وقد اتفق جل العلماء على أن النصب بسبب

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١ ص: ١٥٥.

(٢) الأعراف، الآية ١٦.

(٣) التوبة، الآية ٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٥٦.

حذف حرف الجر، لأن التعدي للفعل دخل، ذهب لا يكون إلا بالحرف؛ حيث لا يوجد الفعل متعدياً بنفسه، كما يقول ابن مالك^(١).

وسيبيويه يقول: "كما لم يجز حذف الجر في غير السهل والجبل، والظهر والبطن في: مطرنا بالسهل والجبل، ضرب بطنه وظهره، لم يجز حذف الجر مع دخلت إلا في الأماكن، فنقول: دخلت البيت، ولا يقال دخلت عبداً، فأجازوا دخلت في البيت، واختصت بهذا^(٢). فكما لم يجز حذف حرف الجر إلا مع (مطرنا) في (مطرنا السهل والحيل) ومع (ضرب) في (ضرب بطنه وظهره) لم يجز حذف حرف الجر مع (دخلت) إلا في الأماكن.

ويقول الاسترأبادي في شرح الكافية^(٣)، "أعلم أن دخلت، نزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، وذلك لكثرة الاستعمال فحذف منها حرف الجر، ويضيف (الاسترأبادي) أن دخلت لازم، فكل اسم بعد دخلت غير مكان يلزمه (في): نحو دخلت في الأمر. وكثيراً ما يستخدم (في) الأمكنة أيضاً مثل: دخلت في البلد والاسترأبادي يقول: يحذف الجار إما لكثرة الاستعمال وإما للشذوذ، حيث يشير إلى أن بعض الأفعال تتعدى بنفسها قليلاً، أو تختص بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي إلى الأمكنة، وإما إلى غيرها بـ (في). فهي أفعال لازمة حذف منها حرف الجر، ويشير إلى أن (ذهبت الشام)

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٥٦.

(٢) الكتاب، سيبويه ج ١، ص ١٥٨.

(٣) شرح الكافي، الاسترأبادي، مجلد ٢، ص ١٥.

شاذ لأن ذهب لازم؛ فلا يجوز نصب الشام على الظرفية، دون أن يشير إلى التوسع في مثل هذا الموقف^(١).

وجاء في (الكتاب)^(٢) أن الفعل يتعدى إلى ما اشتق اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهب، فقد علم أن للحدث مكاناً لم يذكر، كقول بعضهم: ذهبت الشام، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وإنما دليل على المكان، ومثله دخلت البيت؛ أي ليس هنالك دليل على دخول البيت، لكن دخل دال على مكان يتبع ومثله قال ساعدة بن جوية.

لن بهز الكف يعسل متنة فيه كما عسل الطريق الثعلب^(٣)

فليس في عسل ما يدل على مكان بعينه، وإنما دال على مكان فنصب الطريق، أي تعدى إليه.

وقد جاء في الأصول^(٤) "اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل، فنصبها نصب الظروف، لان الأمكنة بالناس أشبه منها بالأزمنة لوجودها على صور وأشكال، كالجبل والوادي، فمنهن الظروف ما يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى وهي المبهمة خاصة؛ التي ليست لها حدود معلومة

(١) الاسترلابادي: شرح الكافية، مجلد ٢ ص: ١٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٥٩.

(٣) ساعدة بن جوية، في ديوان الهذليين، كما ورد عند سيبويه في ج ١، ص ٣٦.

(٤) الأصول، ابن السراج، ج ١، ص ١٩٧.

تحصرها، وأما مكة والمدينة والمسجد والدار، والبيت فلا يجوز أن تكون ظروفاً لأنها محدودة المعالم.

ويضيف ويجيز الأخفش الأصغر حذف الجار (قياساً إذا نصب الجار كما في خرجت الدار).

أي أن ابن السراج، يحصر تعدي الفعل إلى الظرف مباشرة، بالفعل اللازم إلى الظروف غير المحددة مثل، أمام، وراء، خلف، فيقال مررت خلفك، جلست أمامك، ولا يقال قمت البيت وجلست الدار.

ومن التعدي مباشرة للاسم المنصوب شواهد وردت في ثنايا كتب الأصول، كما ورد في الكتاب^(١) لسبويه "قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ وَجُلًّا﴾^(٢)، أي اختار موسى من قومه سبعين رجلاً، أي أن الفعل (اختار) تعدى مباشرة إلى المفعول الأول بعد حذف حرف الجر.

ومنه كذلك

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل^(٣)

أي استغفر الله من ذنب، فتعدي الفعل (استغفر) إلى المفعول الثاني مباشرة، بعد حذف حرف الجر.

(١) الكتاب، سبويه، ج ١، ص ٣٥.

(٢) الأعراف، ١٥٥.

(٣) بيت غير معروف القائل.

كما أورد سيبويه قول الشاعر^(١)

أمرتك الخير فأفعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب

أي أمرتك بالخير، فتعدى إلى الخبر، كما تعدى إلى الضمير، وهو

المفعول الأول كما ورد في الأصول يقول جرير^(٢):

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إنن حرام

حيث حذف حرف الجر وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور ونصبه،

وهذا شاذ وأصل الكلام تمرون بالديار.

ويقول سيبويه، هذه أفعال توصل (بحروف الإضافة)؛ أي حروف

الجر، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومنه قول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس^(٣)

يريد آليت على حب العراق، ويضيف سيبويه وليست استغفر الله ذنباً،

وأمرتك الخير، وآليت حب العراق أكثر في كلامهم وإنما يتكلم بها بعضهم،

ومنه قول بعضهم قول الفرزدق:

منا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزعازع^(٤)

(١) عمرو بن معد بن يكرب الزبيدي، ورد في الكتاب لسيبويه.

(٢) ديوان جرير، ص ٢٧٨.

(٣) ديوان المتلمس كما ورد في الكتاب لسيبويه.

(٤) ديوان الفرزدق، ص ٥٦١.

الفعل إلى ضميره إلا بحرف الجر، إلا أن تريد السعة، فتقدر نصبه كنصب
سائر المفعولات^(١).

وهذه الظروف منها ما يكون اسماً وظرفاً، فالذي فيه ظرف واسم مثل:
اليوم، الليلة، الشهر، السنة، الساعة، ونحو ذلك، وهي ظروف الزمان، وأما ما
يكون اسماً وظرفاً من الأماكن: خلف، قدام، أمام، وربما يكون الظرف ظرفاً،
والعمل في بعضه لا كله، مثل: آتيتك يوم الجمعة (وهو جواب متى)^(٢).

ومنه ما يكون جواباً لـ (كم) مثل: صمت يوماً.

فما كان من الظروف وقد يستعمل اسماً؛ فالإخبار عنه جائز. وما كان
لا يجوز إلا ظرفاً؛ لم يجز الإخبار عنه^(٣)، تقول: ذهبت اليوم، والإخبار عنه،
الذي ذهبت فيه اليوم، فلم يجز حذف فيه كما كان يجوز حذف الهاء في (ذهبت
اليوم)، فالضمير قد انفصل بحرف الجر، وإذا قلت: قمت اليوم، تقول في
الإخبار عنه اليوم (قمت فيه) فاليوم مبتدأ جعل اسماً؛ لأن المضمرة لا يكون
ظرفاً. والإضمار هنا: أننا أخبرنا عن المبتدأ (اليوم) بالضمير، وكل ما دخل
عليه حرف الجر، لا يكون إلا اسماً، والظرف هو الذي يحذف معه حرف
الجر، وكذلك الإخبار عن المكان. تقول: جلست أمامك، فإذا أردت الإخبار عن
المكان، قلت: الذي جلست فيه أمامك، فإذا جعلت المكان مفعولاً على السعة؛

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٩٢.

(٢) المرجع السابق، ١٩٢.

(٣) المرجع السابق، ١٩٢.

أسقطت حرف الجر، فصار حكمه حكم المفعول. وتقول: سرت يزيد فرسخين يومين، فالفرسخان: ظرف مكان واليومان: ظرف زمان، فإذا أخبرت عنهما. قلت: اللذان سرت يزيد فرسخان فيهما يومان، وإن أخبرت عنهما على السعة، قلت: السائر هما أنا يزيد فرسخين يومان، وإن شئت قلت سرتهما فإذا نصبت للمفعول قلت: سير يزيد فرسخان يومين أو: سير يزيد فرسخين يومان، فالرفع والنصب لظرفي الزمان والمكان. وقد ورد في شرح المفصل قال صاحب الكتاب، وقد يذهب بالظرف عن أنه يقدر معنى (في) اتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول به^(١).

فيقال: (الذي سرت يوم الجمعة)، (ويوم شهادنا سليماً وعامراً) ولا يكون الاتساع إلا في الظروف المتمكنة، وهو ما جاز رفعها مثل: اليوم، الليلة، ونحوهما من الأزمنة، وخلف، وقدام وشبهها من الأمكنة، وفائدة الاتساع تظهر في موضعين.

أحدهما: إذا كُنيت عنه وهو ظرف، لم يكن بد من ظهور في مع مضمرة. تقول: اليوم قمت فيه؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها. وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة؛ لم تظهر (في) معه؛ لأنها لم تكن منوية مع الظاهر. فتقول: الذي سرت يوم الجمعة، ويقول الشاعر:

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٥.

ويوم شهدناه سليماً و عامراً قليل سوى الطعن النهال نواقله^(١)

والشاهد: لم يظهر (في) حين؛ أضمره لأنه جعله مفعولاً مجازاً. ولو

جعله ظرفاً لقال: شهدنا فيه سليماً و عامراً.

كما ورد في شرح الكافية أن ابن الحاجب يقول: "يوم الجمعة صمته أن

الضمير ليس مفعولاً فيه، وهذا ما يقوله معظم النحويين أيضاً؛ حيث أن

المفعول فيه لا يبد وأن تظهر معه (في) وإلا فهي مفعول به على التوسع، كما

يقول ابن الحاجب: أن النحاة يقولون: يتوسع في الظرف فيجعل مفعولاً به،

فعند ذلك يضمير مستقنياً عن لفظ (في) كقولك (يوم الجمعة صمته)^(٢).

"وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام فيقال: كان ذلك مقدم الحاج

وخفوق النجم، ويقول ابن يعيش في شرحه للمفصل: اعلم انهم قد جعلوا

المصادر أحياناً وأوقاتاً توسعاً في مثل "خفوق النجم"، و "خلاقة فلان" فالخلاقة

والخفوق، مصدر أن جعلاً حيناً (ظرفاً) توسعاً وإيجازاً؛ فالتوسع يجعل

المصدر (حيناً) وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار، بحذف المضاف

والتقدير: كان ذلك وقت خلاقة فلان، ووقت خفوق النجم"^(٣).

والنحاة جميعهم يلتفتون في أن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه

مقامه إيجازاً واختصاراً وتوسعاً. حتى انهم جعلوا الاختصار، والإيجاز قريناً

(١) رجل من بني عامر ورد في كتاب سيبويه.

(٢) الإستراباذي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٧.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٦١.

للاتساع، وهذا يشبه رأي سيويه في الإيجاز والاختصار^(١)، (ولد له ستون عاماً) والتقدير: ولد له الأولاد في ستين عاماً، فحذف (الأولاد) و (في). وقد يقع المصدر في قولنا خفوق النجم، وخلافة فلان، من حيث هي أزمنة مؤقتة، موقع الجواب لـ (متى) فيقال: متى سير عليه؟ فيقال: خفوق النجم، فان شئت رفعتَه بفعل ما لم يسم فاعله؛ أي نائباً للفاعل، وان شئت نصبته على الظرف^(٢).

كما أورد ابن السراج "اعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسماً. ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً^(٣).

وكل اسم من أسماء الزمان، لك أن تجعله اسماً وظرفاً، إلا ما خصته العرب بان جعلته ظرفاً. وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً، ولا مرفوعاً^(٤).

ويضيف ابن السراج حول جعل العرب أسماءً، وظروفاً على سبيل الاتساع والاختصار أنها على ضربين.

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء، الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً، نحو جئتكَ مقدّم الحاج وخفوق النجم

(١) ابن يعيش، شرح المعضل، ج ١ ص ٤٤.

(٢) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١١.

(٣) ابن السراج، الأصول، ج ١، ص ١٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٢.

وخلافة فلان، والمراد جنسك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم أي بحذف الظرف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

كما ورد في شرح الكافية: "اعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام نحو: "انتظرنى جزر جزورين أي؛ زمن جزر جزورين، وكل ذلك على حذف المضاف، وقد يقوم المضاف إليه وهو المصدر، مقام مضافة وهو الحين نحو: لا أتيك السحر والقمر، أي مدة طلوع القمر"^(١).

وقد أفرد سيبويه باباً في الكتاب تحت عنوان "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام اختصاراً"، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار^(٢) أي هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه.

وأما ما ورد عن النحاة من قولهم (مطرنا السهل والجبل) فقد تعددت أقوالهم فيه، إما على السعة والمجاز، وإما على حذف المضاف، أي مطرت أرضنا، سهلنا، وجبلنا. قال ابن عصفور: يجوز أن يكون بدل اشتمال، واعتبر أن الأولى أن يكون بدل بعض من كل، ويمكن أن يفسر على حذف المضاف، وسيبويه يشير إلى جواز اعتباره توكيداً أو بدلاً، فقال: وإن شئت كان بمنزلة أجمعين، كما يشير إلى جواز أن يكون منصوباً على السعة؛ أي أن يكون

(١) الاسترلابادي، شرح الكافية، ج ١ ص: ٢٤-٢٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٢.

مفعولاً به، لا، ظرفاً. هذا ما قاله ابن عصفور. فكأنك قلت (مطرنا في السهل والجبيل) وهذا لا يطرد في كل الأشياء، فلا يقال: (أخذت زيدا ثوباً) على معنى من زيد قياساً. وهذا يحفظ، ولا يقاس عليه. وهو على اعتبار إسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إليه بنفسه؛ ولأجل هذا يعتبر شاذاً؛ لأن إسقاط حرف الجر، وإيصال الفعل إليه بنفسه ليس مطرداً^(١).

وعلى هذا يرى الباحث: أن استخدام لفظة الشاذ، مرادف لكلمة السماع، وعدم القياس، مع أن حذف حرف الجر، وارد في كثير من أبواب النحو كالمفعول لأجله، الذي يجوز فيه النصب والجر، وإن النصب يأتي على تقدير حرف الجر.

كما أن التمييز قد يأتي على تقدير حروف الجر، وعلى هذا فالاستثناء في اللغة لا يعتبر شذوذاً، ومن هنا فإن معنى الاتساع، قد اخذ مفهوم الشذوذ والانحراف؛ أي الانحراف عن أصل القاعدة التي وضعت، وإذا علمنا بأن تعديد القواعد، كان لأغلب اللغة وليس لها كلها، فإننا نستطيع اعتبار ما خرج عن العام، أنه شاذ عن القاعدة العامة، أو منحرف عن مفهومها، لكنه وارد في جزئياتها وتفصيلاتها، وإذا أخذنا بمفهوم (الشاذ) أو (الانحراف)، فإننا نراه مظهراً سلبياً من مظاهر الخروج عن الأصول، أو ما يجب اتباعه لكن الشاذ هنا هو أصل من أصول القاعدة، وإن كان في مستوى أضعف من الشائع

(١) سيويه، الكتاب، ج ١ ص: ٢٢٢.

(القاعدة)، لكنه مأخوذ به، وعلى هذا فالإتساع باب من أبواب النحو غير الشائعة.

كما يقول سيبويه في (الكتاب): أن نصب الظهر والبطن على الظرف، لا على السعة. ويجوز في (ضرب زيد ظهره وبطنه) النصب على الظرف والنصب على حذف حرف الجر، كأنك قلت: ضرب زيد في ظهره وبطنه، ومرد ذلك أن الظهر والبطن عام في استعمالها في الأشياء؛ فكل ظهر وبطن، أو لأكثر الأشياء ظهر وبطن. ويلحق بذلك السهل والجبل؛ أي أن المواضع إما أن تكون: سهلاً، وإما أن تكون جبلاً. فجعلت ظروفاً للإبهام، مع أن القياس، ألا يكون ظرفاً. وقد تحصل من وجوه الإعراب، أربعة أوجه وجهان في الرفع: (البدل، التوكيد) والبدل ضربان: بدل بعض من كل، وبدل كل، ووجهان في النصب: وجه نصبه على المفعول به بعد إسقاط حرف الجر، مع عدم قياسه في غير ما ذكر، ووجه النصب على الظرفية.

وأما السهل والجبل، ففي إعرابه أربعة أوجه، إلا أن بدل البعض من الكل ممتنع لبعده التكلف، وهو بدل (اشتمال) وبدل (كل)، ويميل سيبويه إلى البعد عن التكلف كلما كان لذلك سبيل فهو يميل في جملة (الظهر والبطن) إلى أن يكون البدل بدل بعض من كل لعدم التكلف والمجاز.

كما أن سيبويه يقدر حذف الجر المحذوف مع (الظهر والبطن) على أن (على) ومع السهل والجبل (في) جرياً على المعنى. وعلى هذا فتقدير حرف

الجر المحذوف، بحسب المعنى وليس كالمحذوف. كما يضيف لم يجر حذف حرف الجر إلا في الأماكن مثل (دخلت البيت) فان قلنا دخلت في أمر فلان؛ لم يجر حذف حرف الجر؛ لأنه لا يجوز أن تقول: دخلت أمر فلان، وهو يضيف: بأن العرب شذت في الظروف من وجهين إحداهما إما ظرف ما مع عامل ما. نحو الشام مع ذهبته وثانيها وإما جميع الظروف مع عامل ما مثل دخلت. وهذا لم يرد مع الأسماء التي نصبت على المفعولية، ويشبه هذا قوله: نبئت زيدا؛ أي نبئت عن زيد^(١).

فليس فيه دليل؛ لأنهم إذا شذوا في موضع ما، واستعملوا ما لا يكون زماناً ولا مكاناً ظرفاً، لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يكون ظرفاً إلا حيث سمع، وهذا يكون في حذف حرف الجر، والأصل مطرنا على السهل والجبل.

ويقول ابن حيان: وقد يفى أن يقال إذا كان حرف الجر قد وجد مع الظرف المختص ومع غيره؛ فيكون مفعولاً على إسقاط حرف الجر فما وجه تعديل سيبويه على أنه ليس ظرفاً مع أن في هذه الأشياء معنى الظرفية^(٢)؟.

يقول سيبويه: تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا سهلنا وجلبنا، إن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً، وإن شئت نصبت. تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا السهل والجبل، والمعنى: انهم مطروا في السهل والجبل، وأجازوا هذا كما أجازوه في دخلت البيت والعامل فيه الفعل،

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) ابن حيان، تنكرة النحاة، ص ٢٣٧.

وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف، وإنما المعنى النصب على المفعولية
توسعاً. ولم يجيزوا حذف حرف الجر، في غير السهل والجبل والظهر والبطن.
كما لم يجز حذف حرف الجر مع دخلت، إلا في الأماكن^(١).

كما يقول في موقع آخر، تقول: مطر قومك الليل والنهار^(٢)، فالنصب
على الظرفية، وعلى حذف حرف الجر، وإن شئت رفعته على سعة الكلام كما
قال: صيد عليه الليل والنهار^(٣).

كما ورد في شرح التسهيل، ما ضمن معنى (في)؛ يتناول الحال
والظرف، ونحو السهل والجبل من قول العرب (مطرنا السهل والجبل)، فخرج
الحال بقولي: من اسم وقت، أو مكان، وخرج السهل والجبل بقولي: (باطراد)؛
فانه لا يقاس عليهما، بل يقتصر على ما سمع ولا يزداد عليهما.

وهو يلتقي مع سيويه في عدم التعميم والقياس، ووجوب الاقتصار على
هذه الأمثلة فقط.

كما ورد عند النحاة على سبيل الاتساع أن يجعل الظرف نائباً للفاعل
تقول: سير عليه فرسخان، سير عليه فرسخين، فإن نصبت فعلى الظرفية، أو
على المفعولية في سعة الكلام. وأن رفعت فعلى نيابته للفاعل بعد فعل مجهول،
وتقول سير عليه يوم الجمعة غدوة، فإن شئت جعلت (يوم) منصوباً على

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢ ص ١٢٩.

الظرفية، وإن شئت قلت: سير عليه يوم الجمعة غدوة؛ أي رفعته على المبتدأ،
وتجعل غدوة بدلاً^(١).

وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل، ومن ذلك؛ أي من حذف
المضاف وإقامة المضاف مقامه، سير عليه ترويحيتين، يريد زمن ترويحيتين،
وترويحيتين (زمان) تقع جواباً لـ (كم) من حيث هي زمن: فيقال: كم سير
عليه، فيقال: سير عليه زمن ترويحيتين، فإن نصبت فعلى الظرفية، وإن رفعت
فترفع بفعل لم يسم فاعله، أي تجعل الظرف نائباً للفاعل^(٢).

وقد أورد شرح التسهيل: قيدت الظرف الصالح للنياحة بكونه مختصاً،
على أن غير المختص لا يصلح للنياحة، وهو اتفاق يكاد يكون بإجماع بين
النحاة، باستثناء الأخفش الذي أجاز نياحة الظرف الذي لا يتصرف^(٣).

وقد ورد في الأصول لابن السراج "فإن بنيت الفعل للمفعول فقلت "سير
بزيد فرسخان يومين" فأنت بالخيار، إن شئت نصبت ورفعت سواء (فرسخان)
أو (يومان)، إلا أن الذي ترفعه وأظنه تنصبه - تجعله مفعولاً على السعة لأنه
قد صار اسماً وخرج عن حد الظرف^(٤)، وأظن أن الرفع يكون على جعل
الظرف نائباً للفاعل، أو يقود مقام الفاعل، وأظن أن الخطأ هنا خطأ مطبعي.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٢، ص ٤٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ص ٥٩.

(٤) ابن السراج، الأصول، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٩٤.

وفي المجمل، فإن العلماء قد اتفقوا تقريباً على محاور في الاتساع تنبثق من جعل الظرف اسماً، فيتوسع فيه نصباً أو جرّاً أو رفعاً، حسب الموقع الإعرابي الذي يتخذه بناء على موقعه في الجملة.

لكن الباحث يميل إلى التوسع في باب الاتساع، حتى يشمل كل الحالات التي يجوز أن يتعدد فيها الموقع الإعرابي.

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

إن الاتساع في اللغة، جانب مهم من جوانب القدرة على رؤية المعنى من خلال القارئ؛ فهي تعطي الحرية للرؤية لدى الأشخاص كما رأينا، فإن الاتساع لا يحد بحدود الظرفية - كما في معظم المصادر التي تحدثت عن الاتساع كظاهرة لغوية - وإنما نرى الاتساع متعدد الجوانب، حتى أنه يظهر أحياناً في مناوالات نحوية دون الإشارة إلى المسمّى وهو الاتساع، السعة، الاختصار، الإيجاز. كما أن في الاتساع جانب (النصب على نزع الخافض) وإن لم يوجد مثل هذه الصفة الواسعة الانتشار في الكتب، التي تعرضت للحديث عن الاتساع. لا يدور حول الظرف فقط بالمفهوم النحوي واللغوي تماماً، بل قد يكون في جملة المفعول به أو في جملة المفعول لأجله^(١)، كما أن الاتساع قد يدخل في باب الاقتصاد اللغوي أحياناً، الذي يتيح الاستغناء عن بعض الكلمات مع بقاء أداء الجملة للمعنى كاملاً غير منقوص، وهذا واضح أيضاً فيما سمي به الاتساع، الاختصار، والإيجاز.

كما أن طبيعة الاتساع ومفهومه، في إيجاد أكثر من صورة إعرابية للكلمة في وضعها داخل التركيب النحوي؛ بناءً على تفسيرات مختلفة للجملة - ينطبق على أنماط لغوية (جملة) - لا تتعلق بالظرف كما اشتهر في الحديث عن الاتساع وبأنه توسع في

(١) ابن السراج، الأصول، ص ٢١٢.

إعراب الظرف، كما في **(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)**^(٢)، يا سارق الليلة. وغيرها من الأمثلة التي وردت، مثل ما ورد في سورة يوسف في القرآن الكريم **(وَاسْتَبَقَا الْبَابَ)**^(٣)؛ حيث القول في إعرابها. مفعول به منصوب بنبزغ الخافض وتقديره إلى الباب. كما ورد في القرآن الكريم **(فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ)**^(٤) فعذّي جاء إلى المفعول به مباشرة بعد حذف حرف الجر. وهذا شبيه بكثير من الأنماط اللغوية التي قد تستخدم بشكل أعم وأشمل كما في قولنا: ركضت الملعب، فركض لازم تعدى إلى المفعول به بعد حذف الجار، كما نقول: هبطت الدرج وصعدت السيارة ووصلت البيت. وهي أفعال لازمة، كما يجوز أن نعدّل في الظرفية، نمت الليل، سهرت الليل، قمت الليل، وصائم رمضان، وغيرها من أنماط قد نستطيع أن نقيس عليها، لم يوردها العلماء فيما كتبوا، وإنما كرروا أمثلة سيبويه بل ونقلوها بحرفيتها ونسبوا إلى سيبويه في كتبهم. ولما كانت هذه (الشذرات) أو (الشاذات) كما سمي الاتساع أيضاً، تقع في غير موضع، فما الذي يمنع أن تجمع في مكان واحد وتحت مسمى واحد أيضاً كغيره من المسميات الواردة في أبواب النحو المختلفة. كالتوكيد والمفعول لأجله، والاختصاص، وغيرها من الأساليب الشائعة في لغتنا الجميلة. وحبذا لو وجد في النحو باب تحت اسم الاتساع وتكون عنواناته الداخلية الأشكال التي أوردها العلماء للاتساع مثل.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) يوسف: ٢٥.

(٤) الحجر: ٦١.

النصب بنزغ الخافض

تعدية اللازم ... وهكذا.

حتى نكون أمام قواعد، تجيز لنا الحرية في تشكيل الجملة حسب رؤيتنا لذلك، حتى لا نبقي في قوالب، قد تقف دون قدرة اللغة على مخاطبة الواقع، وحتى لا نحول دون تفاعل اللغة مع المحيط العالمي الذي نعيشه لما لعالم اليوم من اتساع التأثير والتأثير بين اللغات بعد ثورة الاتصالات والتقنية الحديثة، وحتى لا نقف عائقاً أمام تسهيل اللغة لدى الآخرين الذين يجدون في نحو اللغة العربية عائقاً "أمام دخولهم إلى متعة تلك اللغة. وتذوق روائعها ومحاكاتها وحتى نساير المناهج اللغوية الحديثة، التي بدأت تظهر في أماكن عديدة من العالم "حيث إن كل نظام تواصل بالإنسان للنسبة للبشر، ملازم للغة، واللغة هي التي تشكل المكانة الرئيسية داخل شبكة التواصل الإنساني الكلية"^(٥)، فاللغة تحرص على الإفصاح عبر آليات التخيل والمحاكاة القائمة على ملاحظة العلاقات والترتيب والتركيب".

فالاتساع والتوسع من واقع معناه اللفظي؛ لا بد أن يعطي قدراً من الحرية في أداء المعنى. من هنا تنتشعب أشكال الاتساع ووجوهه، وإن كان ما ذكر في بعض المصادر والأصول لا يتعدى حالاته الثلاث^(٦). التي ذكرت آنفاً، لكن وبمزيد من الحرص والحذر عند رؤية التشكيل النحوي للجملة، والمعنى المراد، والمستفاد، يجب أن يأخذ الاتساع دوراً أوضح وبصورة مستقلة، حتى يتأتى للجميع التعامل معه على

(٥) الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص ٨٣.

(٦) نظرية المعنى عند حازم القرطاجي، فاطمة الوهبي، ص ٦٦.

أسس قواعدية، فما الذي يمنع أن تعرب مواطن الاتساع: كما في إقامة المضاف إليه مقام المضاف أو النصب بنزع الخافض، أو النصب لتعدية اللزوم؛ بأنه مفعول غير صريح أو غيره، منصوب على الاتساع (مفعول به منصوب على الاتساع)، أو مرفوع على الاتساع (مفعول لأجله منصوب على الاتساع) بعد منهجة أشكال الاتساع المختلفة. وإعطائها مسمى الاتساع كعنوان كما أن اعتماد الكتب -موضوع الدراسة- على أشكال الاتساع وأنماطها اللغوية تتكئ في معظمها على (كتاب) سيبويه. وهذا يعني أن سيبويه قد حدد أشكال الاتساع وحتى أمثلتها، ويعتبر معظم الكتب -إن لم تكن كلها- عيال على كتاب سيبويه. من الذي يمنع أن نوسع الأمثلة باتجاه الشمولية والتعميم حتى لا نبقى ضمن الأمثلة التي وردت، مع أن كثيراً من الحالات قد لا تكون وردت -وهذا دال على عدم الاهتمام الكافي بالاتساع، وعدم انشغال العلماء به كموضوع رئيس في مجال اللغة والنحو، وإن كان اهتمامهم البلاغي به أكثر، وتزداد الحاجة إليه في عصرنا الحاضر. حتى في مبدأ النقد، (الأسلوبية) والتي يعتمد فيها فهم النص على رؤية القارئ. المتذوق والقارئ الناقد المحلل. وفي هذا أرى أن الاتساع كمفهوم قد ظلم من حيث الاهتمام به والإكثار من أمثله والتفضيل في حالاته.

وبما أن الاتساع متعدد الأشكال، فلماذا لا يكون الاتساع جارياً في كل ما يستثنى

أو يخرج عن القاعدة أو ما يعتبر شاذاً في مفهوم بعض النحويين؟

ولماذا لا يضاف إلى الاتساع مثلاً.

التمييز إذا كان مجروراً، والمفعول لأجله (غير الصريح) وحالات المفعول به

غير الصريح. والمفعول معه أيضاً وهكذا. بحيث يضم باب الاتساع:

١- المفعول لأجله غير الصريح. ويعرب مفعولاً لأجله غير صريح منصوباً على الاتساع.

٢- المفعول به غير الصريح. وخاصة الحالات التي يكون فيها الفعل لازماً كقولنا استبقا الباب مفعول به غير صريح منصوب على الاتساع.

٣- المفعول معه وذلك لتقديرنا دائماً ظرف المصاحبة مع ونصبه على الاتساع.

٤- الظرف بتقسيماته المختلفة كما ركز معظم العلماء عليه وفصلوا حالاته. كما ورد عند سيبويه.

٥- النصب بنزع الخافض وتعميمه بدل الارتكان إلى بعض الحالات التي وردت عن النحاة كدخل، ذهب

٦- حالات الرفع التي يقع فيها الاتساع، كما ورد عند معظم النحاة.

واعتبارها مرفوعة على الاتساع.

٦١٣٩٧٤

وبهذا يتضح المفهوم وتتحدد وأحواله، ويصبح أكثر علوقاً بالذاكرة ومجالاً

للدراية، وخاصة في مجال التيسير والتسهيل النحوي الذي تكثر الشكوى من صعوبته.

كما أن تنظيم المفهوم ضمن باب يشمل فصولاً أمر منهجي في باب الدراية،

ويساعد على التحليل، والقدرة على الوصول إلى المعلومة الخاصة بالمفهوم بوقت أسرع

وجهد أقل، لا سيما وأن ظروف الحياة العصرية تتوخى السرعة والاقتصاد في الوصول

إلى المراد. وبهذا تتكون خطوة على طريق إحداث الأثر المرجو من المصطلح في

اللغة.

خاتمة:

بعد هذا البحث المستقصي لمفهوم الاتساع عند النحاة، واستعراض آراء العلماء في مسأله. وبعد هذا الذكر لما ورد عند علماء النحو من ضرب الأمثلة، ووضع مواطن الشواهد تحت مجهر التحليل والاستقصاء واستتطاق القواعد وتقعدها ذاكراً معظم الأمثلة الواردة في كتب اللغة والنحو والتي تكررت عند معظم العلماء.

أرجو أن أكون قد خطوت الخطوة الأولى في تحديد مفهوم الاتساع. كما أن ذكر الآراء المختلفة والمقارنة بينها موثقة حسب الأصول والدراسة الأكاديمية توصلت الدراسة إلى أن هذا المصطلح (الاتساع) واحد من كثير من المصطلحات، التي ترد في كتب التراث. ولكن تعدد مسمياته دليل على أن هنالك فوضى في تحديد المصطلح.

وعليه فإن توضيح المصطلح عملية أساسية.

حتى لا يبقى المصطلح يعيش ضمن تسميات متعددة، تبين مدى عدم الدقة في وظيفته النحوية. وهي ما قد يعانيه مثيله في المصطلح النقدي.

مع التنبيه إلى أن الدراسات الأكاديمية، قد تكون أكثر مطالبة بإضاءة موطن البحث والسير فيها؛ حتى يتأتى البحث شاملاً موضوعاً أو قضية ما تناقش بجوانبها المختلفة حتى تعود الدراسة بما يتوخى منها من الفائدة المرجوة.

والله أسأل أن يكون التوفيق قد حالف حسن الاختيار والقدرة على السير فيه.

والله الموفق

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
١٨، ١١، ٥	٨٢	يوسف	١ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾
٢٢، ٣١، ٢١			
٧٣، ٥٠، ٤٩			
٧	٨٣	آل عمران	٢ ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾
٤٩، ٤٧، ٧	٣٣	سبأ	٣ ﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
٢٥، ١١	١٩٧	البقرة	٤ ﴿الْحَمُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾
١١	٨٤، ٨٥	الأعراف، هود، العنكبوت	٥ ﴿وَالَّذِي مَدِينٌ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾
٥٤، ١٢	٦	الأعراف	٦ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
١٢	٤٧	التوبة	٧ ﴿يَبْغُونَكَ الْفِتْنَةَ﴾
١٢	١١٨، ٤٧	آل عمران، التوبة	٨ ﴿لَا يَأْتُونَكَمْ خَبَلًا﴾
١٢	١١٨	البقرة	٩ ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾
٢٣	٤٥	النساء	١٠ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ لَصِيرًا﴾
٢٤	٢٢	الفجر	١١ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾	البقرة	١٨٩	٢٦
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾	البقرة	١٧٧	٢٦
﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَا أُجُوجُ وَمَا جُوجُ﴾	الأنبياء	٩٦	٣٣
﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ نِكَاحًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	البقرة	٢٢٦	٣٥
﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	البقرة	١٨٥	٣٦
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾	الإسراء	٣٠	٤٠
﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	الأعراف	١٥٥	٥٧، ٤٠
﴿وَإِنْفَعُوا لَكُمْ كُلَّ مَرَضٍ﴾	التوبة	٥	٥٤، ٤٢
﴿فَأَنبِئْ أَعْدِيَّةَ عَذَابًا لَا أَعْدِيَّةَ أَحَدًا﴾	المائدة	١٥	٤٥
﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ﴾	يوسف	٢٥	٧٣
﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾	الحجر	٦١	٧٣

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	البيت	ناعر
٥٨ ، ٤٧	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به روبـن رب
٤٥	إلى كل حاري حديد مشطب	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا القيس
٥٦ ، ٤٢	فيه كما غسل الطريق الثعلب	لن بهز الكف يغسل متنه عدة بنـ
٢٤	والليل في جوف منحوت من الساج	أما النهار فغسي قيد وسلملة ررفش
١١	له من خذا أذاتها وهو جانح	فلما لبس الليل أو حين نصبت الرمة
٤٣ ، ٣١	رفيقين قالا خيمة أم بعد	جزى الله رب الناس خير جزائه لـ من
٣٥	وبت كما بات السليم مسهدا	ألم تغمض عيناك ليلة أرمدنا ئسـ
٢٤	تضى نحبه في ملتقى القوم هوبر	عشبة فر الحارثيون بعد ما رمة
٢٦	كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره	شر المنايا وسط أهله هـ. سيويه
٢٦	عذير هام قاف في بلد قفار	كان عذيرهم بجنوب سلمى ديـ
٢٠	إما على قعود وإما اقعنس	بئس مقام الشيخ أمرس أمرس سـ
٥٨	والحب يأكله في القرية السوس	أليت حب العراق الدهر أطعمه زديـ
٥٨ ، ٤٠	وجوداً إذا هب الرياح الزعازع	منا الذي اختير الرجال سماحة زديـ

الصفحة	البيت	الشاعر	القافية
٤٥ ، ٤٤	قليلاً سوى الطمن النهار نوافه	ويوما شهدناه وعماراً رجل من بني عامر	اللام
١٥	نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل	إذا قامتنا تضوع الممك منهما	امرو القيس
٥٧	رب العباد إليه الوجه والأمل	استغفر الله ذنباً ليست محصيه	غير معروف القائل
٢٥	وقد يمود غير السيد المال	العال يزري بأقوام ذوي حسب	حسان بن ثابت
٥٨ ، ١٠	كلامكم علي إنن حرام	تعرون الديار ولم تعوجوا	الميم جرير
٢٣	كفى الشيب الإسلام للمرء ناهياً	عميرة ودع إن تجهزت غازياً	الياء سحيم الرياحي

فهرس الأنمط اللغوية

الصفحة	النمط اللغوي
٦	بنيت لك في قلبي بيتاً
٦	ملكيت من الجود بيتاً خالصاً
٦	احللتك من رأيي وثقتي
١٨، ٦	كان يقوم زيد
٨	لمحقوقه أن تستجيبني دعاءه
٨	جاء في زيد
٦٣، ٦٢، ٣٦، ٩	يوم الجمعة صمته
٩	الفرسخ سرته
١١	والله أفعل ذاك
١٧	قام زيد وأخوك محمد
١٧	خرجت فإذا زيد
١٧	ستياريز، شواريز
١٧	المرأة، طالق، حائض
١٨	ثمت بغدو كأن لم يشعر
١٨	عل
١٩	صه
١٩	اسكتا، اسكتوا
١٩	كم صيد عليه
٢٠	أنت أكرم علي من أن أضربك
٢٠	هل رأيت الذئب قط
٢٢	اجتمع القبيظ
٦٧، ٥٥، ٤٣، ٤٢	دخلت البيت
٢٢	بنو فلان يطوهم الطريق

الصفحة	الأمط اللغوية
٢٣	ما لقيته منذ غدوة أو بكرة
٢٥	داره ذات اليمين وذات الشمال
٢٧، ٢٦، ٢٥	الليلة الهلال
٢٨	اليوم خمر وغداً أمر
٢٨	هذه الظهر أو العصر
٢٨، ٢٧	كم صيد عليه
٢٨	نيل خير نائل
٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٨	سير عليه مقدم الحاج
٦٣، ٦٢	
٢٨، ٢٥، ٢٧، ٢٨	سير عليه خفوق النجم
٦٣، ٦٢، ٢٨	
٢٩	كم ضرب به - ضربتان
٢٩، ٣١	كم سير عليه من الأرض
٢٩	سير عليه ليل طويل
٢٩	سير عليه ضحوة
٣٢	ضيف منه خوف
٢٣، ٢٤، ٥٣، ٥٤	يا سارق الليلة أهل الدار
٣٦	اليوم ظننته طويلاً
٢٨، ٣٦	جنتك طلوع الشمس
٤١	جلست قرب زيد
٣٩	جنتك طمعاً
٥٥، ٦٣	مطر قومك الليل والنهار
٦٣، ٦٤، ٦٨، ٦٧	سكنت الدار
٥٥	ذهبت الشام
٥٥	ضرب ظهره وبطنه

المصادر والمراجع

- ١- ابن أبي سعيد، عبد الرحمن؛ أسرار العربية، تحقيق، فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.
- ٢- ابن الأنباري، كمال الدين، (٣٣٨) هـ: الأنصاف في مسائل الخلاف: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨.
- ٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢) هـ: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م.
- ٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢) هـ: سر صناعته الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م.
- ٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢) هـ. اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، ١٩٧٢ م.
- ٦- ابن فارس (٣٩٥) هـ: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار العلم، ١٩٩٢ م.
- ٧- ابن السراج (٣١٦) هـ: الأصول في النحو، تحقيق عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩ م.
- ٨- ابن عقيل، أبو عبد الله محمد (٧٦٩) هـ: شرح ابن عقيل، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ط٢، ١٩٦٤ م.

- ٩- ابن مالك، جمال الدين: شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطار وشريكه، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- ١٠- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٦١) هـ: شذور الذهب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط١٠، ١٩٦٥م.
- ١١- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٦١) هـ: مغني اللبيب، تحقيق: بركات يوسف، دار ابن الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.
- ١٢- ابن يزيد، المبرد (٢٨٥) هـ: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، عالم الكتب، بيروت.
- ١٣- الأندلس، ابن حيان (٧٤٩) هـ: تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- ١٤- الاستربادي، رضي الدين (٦٨٦) هـ: شرح الكافية، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ١٥- بابني، عزيز: المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٦- حسن عباس، فضل: البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٠.
- ١٧- ابن يعيش، موفق الدين (٥٣٨) هـ: المفصل في النحو، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨- الزمخشري (٥٣٨) هـ: المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

- ١٩- سيبويه، (٨٠) هـ: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ٢٠- السيوطي، جلال الدين (٩١١) هـ: الأشباه والنظائر، تحقيق: عزيز الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- ٢١- السيوطي، جلال الدين (٩١١) هـ: المزهري في علوم اللغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٢٢- الشافعي، محمد الخضري، حاشية الخضري، شرح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٢٣- الشافعي، صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.
- ٢٤- عاصي، منال: المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧.
- ٢٥- عفيفي، أحمد: نحو النص، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٢٦- العكبري، أبو البقاء (٦١٦) هـ: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، دمشق، ١٩٨٨م.
- ٢٧- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليحات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- ٢٨- ربابعة، موسى: الانحراف، مصطلحاً نحويًا، جامعة اليرموك، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، ١٩٩٤.

الدواوين

- ١- ديوان الأعشى، فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٨١م.
- ٢- ديوان امرؤ القيس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- ٣- ديوان جرير، اسماعيل عبدالله الصاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٤- ديوان حسان بن ثابت، عبدالرحمن البرتوت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.
- ٥- ديوان الحطيئة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، من رواية ابن حبيب، ١٩٩٥م.
- ٦- ديوان ذي الرمة، عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢.
- ٧- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٨- ديوان المثلث، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مؤسسة الأبحاث، بيروت، ١٩٨٥م.

Abstract

The study aimed at identifying a syntactic term which has not been widely common, namely, "extension". It is a kind of omission at which the noun following the omitted word is analysed as the omitted one. It is a term that has not been widely discussed in books, as having its limits, issues and forms, by most grammarians, in spite of its influence on language and syntax.

The study traced the term in different resources, showing its forms and spots, through the models, stated by scholars, which tended to be repeated. This proves the noncirculations of this term despite the fact that it took other names such as abridgement, brevity and irregularity.

The study tried to determine a system of extension that could make it a field similar to the other fields of syntax in order not to be a floating unclear term.

The study recommended that the term should be identified in order not to be confused under different names. It also recommended that extension, as a concept, should include forms and entities that deal with the issues of omission in all ages and places, and for the cases of extension to be common, not just restricted to the few utterances and examples reported from the works of ancient scholars.

The study, also, tried to reveal the impact of extension and its importance in modern linguistic employment, through the conception and interpretation of the text in accordance with the understanding and appreciation of the reader.